A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.63
18 December 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
ثم :	السيد كرزايج	(افغانستان)

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٣] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

../..

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61900 ٢٧١٢ك(٩٢)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

(د) تقارير الامين العام

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

- برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي [٣٤] (تابع)

(أ) تقرير الامين العام

(ب) مشروع القرار

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البندان ٣٣ و ٣٤ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/47/22)

(ب) قرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (A/47/43)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/47/45)

(د) تقارير الامين العام (A/47/525 , A/47/559 , A/47/574)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/616)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) تقرير الامين العام (A/47/513)

(ب) مشروع القرار (A/47/L.15)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أودّ أن أذكّر الممثلين أنه عملا بالمقرر الذي اتخذ بعد ظهر أمس ، ستغلق قائمة المتكلمين في المناقشة اليوم ، الساعة ١٢ ظهراً . لذلك ، أطلب إلى الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم قبل ظهر اليوم .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما فتئت سياسات الفصل العنصري ، التي تمارسها حكومة جنوب إفريقيا ، شاغلا رئيسيا للامم المتحدة طيلة عدة سنوات . وقد قدمت تركيا دعما متواصلا للجهود المبذولة لإزالة هذا النظام البغيض إزالة تامة ، وشاركت دائما بنشاط في مناقشة هذا البند في الجمعية العامة . ولم نكف مطلقاً عن التاكيد على أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه وأنه يجب أن يفكك كليا . وقد وصلت عملية إنهاء الفصل العنصري من خلال المفاوضات مرحلة جديدة . ونحن سعداء بهذا التطور . وإنه لمن دواعي السرور الخاص لوفدي أن احتمال قيام جنوب إفريقيا جديدة وديمقراطية وغير عرقية يبدو أقرب بكثير مما تصورنا قبل سنوات قليلة .

إن نتائج الاستفتاء الذي عقد في جنوب افريقيا بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ أظهرت بجلاء أن الغالبية العظمى من المواطنين البيض في جنوب افريقيا تؤيد عملية التفاوض لتحقيق ديمقراطية غير عنصرية . وعلاوة على ذلك فان الاجتماع الذي عقد بين رئيس جنوب افريقيا ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا بتاريخ ٢٦ أيلول/ صبتمبر ١٩٩٢ كان خطوة مشجعة في الاتجاه الصحيح . ومما يبعث على التشجيع أيضا الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن عدد من المسائل ، بما في ذلك المسائل المتصلة بعملية وضع الدستور ، ومواجهة العنف ، والافراج عن السجناء السياسيين . إن التنفيذ الكامل لمحضر التفاهم له أهمية حاسمة في تهيئة الثقة المتبادلة التي تعتبر شرطاً أساسيا لإنشاء جنوب أفريقيا حرة ديمقراطية وغير عنصرية . وينبغي لجميع القوى السياسية في جنوب افريقيا أن تستفيد بالكامل من الفرص المتاحة الآن ، بما في ذلك ، دعم المجتمع الدولي .

وفي الوقت نفسه لا ينبغي أن يغيب عن نظرنا أن الطريق أمامنا سيكون وعراً . وعلى الرغم من التزام الأطراف الاساسية ، لا يزال عدد كبير من المشكلات والعقبات باقياً . والتحدي الذي يواجهنا الآن هو أن نحقق التوازن بين الإبقاء على الضغط الفعال بغية الإزالة الكاملة للفصل العنصري ، ومكافأة وتشجيع التحركات الايجابية في ذلك الاتجاه .

إن العنف المتكرر ، وبصفة خاصة في بوبياتونغ وسيسكي ، مبعث قلق بالغ بالنسبة لتركيا . فاستمرار العنف وتدهور الحالة يشكلان تهديداً للسلم والامن في المنطقة ، وعقبة هائلة في الطريق إلى تهيئة مناخ سلمي في البلاد .

وفي هذا الصدد ، نرحب بقرار الامين العام بوزع ٥٠ من مراقبي الامم المتحدة في جنوب افريقيا لتوفير أساس لإنهاء العنف .

ولوضع حد فعال لهذه الحالة غير المرضية وضمان حياة وسلامة جميع المواطنين في جنوب افريقيا ، ينبغي للسلطات الحكومية ، والاحزاب والمنظمات المتصلة بها ، وهياكل اتفاق السلم الوطني ، أن تتعاون تعاونا كاملاً مع مراقبي الامم المتحدة لتمكينهم من الاضطلاع بمهامهم .

ونحن نثق بأن المجتمع الدولي سيستمر في دعم جميع التطورات المشجعة التي تؤدي إلى بناء جنوب افريقيا جديدة ، غير عنصرية ، حرة وديمقراطية . وينبغي لجميع الاطراف في هذا البلد ألا تقصّر في هذا ، وأن تلتزم رسميا بتحقيق ذلك الهدف .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن ما يطمح اليه كل المحبين للسلم في جنوب افريقيا وما يشعرون به من احباط تمثل بصورة حقة لها ما يبررها في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي اعتمده المجتمع الدولي بالاجماع في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وبعد انقضاء ثلاثة أعوام على اعتماد الإعلان لا يزال السلم بعيد المنال ولا يزال العنف السياسي يحتدم ويعصف بجنوب افريقيا . ولا يوجد حتى الآن دستور تفاوضي جديد يبشر بقيام جنوب افريقيا الديمقراطية الجديدة التي أيدها المجتمع الدولي في الاعلان . ولا يزال الاعلان صحيحا ووثيق الصلة بجنوب افريقيا في الوقت الحالي .

ولا يزال الكفاح مستمراً دون هوادة من أجل الإزالة الحاسمة لنظام الفصل العنصري المدان . ولا مجال للرجوع في ذلك . لقد كان من الممكن ، بحلول هذا الوقت ، ألا ينعكس الاتجاه إلى الأمام ، لو كانت جميع الاطراف المعنية قد أبدت ارادة سياسية حقيقية . لقد كان استفتاء ١٧ آذار/مارس ، المحاولة الاخيرة للمناوئين للديمقراطية لأن يحققوا الفوز بالوسائل الدستورية وان يتمسكوا بالسلطة ويعرقلوا أي عملية أخرى تهدف إلى تحقيق جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية .

من الحتمي إستعادة حسن النية التي سادت ، على ما يبدو ، قبل الدورتين الأولى والثانية لمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية . ومن الواضح للجميع أن عملية التفاوض دخلت أهم وأصعب مراحلها . وينبغي تشجيع المحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية بين الاطراف السياسية الرئيسية في جنوب افريقيا ، شريطة أن تسفر تلك المحادثات في نهاية المطاف عن اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية الجديدة .

أما الموضوع الذي يستأثر باهتمام جميع الأطراف السياسية فهو كيفية التحرك صوب دستور يمنح السود حق الاقتراع ، ومدى السرعة في هذا التحرك . وإلى أن يتحقق في جنوب افريقيا الاقتراع العام لجميع البالغين سيظل القول بأن الفصل العنصري قد مات ، مضللا ومخادعا . وحقيقة الأمر أن غالبية الشعب لا تتمتع حتى الآن بالحق في التصويت وفي أن تُنتخب لمختلف الهيئات الحكومية .

إن التدابير الايجابية التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ معترف بها وملحوظة ، ولكن التطورات التي حدثت منذ أيار/مايو ١٩٩٢ تبين بجلاء أن العملية السياسية في جنوب افريقيا هشة وضعيفة جداً . وأصبح من الضروري لجميع الأطراف المعنية أن تعمل على إحياء اتفاق السلام الوطني المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . لدى ترحيبنا بتوقيع اتفاق السلام الوطني وبالشروع بعد ذلك في مفاوضات في سياق مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ، حثثنا في ليسوتو جميع الأطراف على المشاركة الجادة والحقيقية في المفاوضات لوضع دستور جديد يقوم على أساس المبادئ الديمقراطية ، الثابته ، اعتقادا منا بأن اتفاق السلام يصلح تماماً لهذا الغرض . ومن المؤسف أن أعمال القتل استمرت دون هوادة من جانب قتلة مجهولين في البلدات والطرق الرئيسية والسكك الحديدية . ولا تزال الأسلحة التقليدية رديئة السمعة تستخدم علانية .

وما فتئ العنف السياسي يمثل العقبة الرئيسية من عملية التفاوض . كما شهدنا المذابح الطائشة التي ارتكبت على مدار الأشهر الستة الماضية في بوبيباتونغ وبيشو وفولويني وقطارات جوهانسبرغ . ويستعصى على الفهم تماماً ، خاصة في هذا العصر الذي يبشر بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، أن نجد كائنات بشرية تدوس باقدامها على جثث مواطنيها لمجرد ارضاء غرورها الانانى وطموحاتها السياسية ، إن تصعيد العنف السياسي في جنوب افريقيا لابد من احتوائه ووقفه .

وتواصل مملكة ليسوتو حث جيرانها في جنوب افريقيا على الممارسة الكاملة والنزيهة لمسؤوليتهم الاولى عن وضع حد للعنف الدائر في ذلك البلد .

وقد قام السيد نيلسون مانديلا ، انطلاقا من شعوره بالقلق العميق حيال تصاعد العنف المستمر ، واهتداء ، كما هو واضح ، بالمبدأ الاخلاقي المتمثل في ضرورة أن يعمل القادة بصورة متضافرة لوضع حد للعنف والقتل العبثي ، بتوجيه نداء في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى جميع السود لوضع حد للهجمات التي يشنها بعضهم على البعض الآخر . وفي أعقاب هذا النداء ذُهل العالم عندما أزاح القاضي غولدستون الستار عن تورط "قوة ثالثة" في العنف الجاري . وقد أعلن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا مرارا وتكرارا أن الفظائع التي أُتهم بارتكابها كانت تقوم بها عناصر "قوة ثالثة" . ولدى القاضي غولدستون الدليل على تورط المخابرات العسكرية على أرفع مستوى - باستخدام العملاء - في ممارسة العنف لإضعاف الثقة في المؤتمر الوطني الافريقي وزعزعة استقراره . فكيف يمكن أن يتوقع من المؤتمر الوطني الافريقي أن يتفاوض مع طرف يقوم افراده بلا رحمة ولا وازع من ضمير ودون خوف من عقاب بتقويض ما يفترض أن يكون موضع تفاوض ؟ إن تكشفات يوم الإثنين تعيد إلى الاذهان صورة الاموال السرية التي تقدم لحزب انكاثا ، وكذلك الافتضاحات المتصلة بمكتب التعاون المدني . وهذه الافتضاحات تعمل بالتأكيد ضد تحقيق الهدف المنشود عن طريق التوفيق والتفاهم المتبادل .

لقد أتهمت بعض عناصر الشرطة بالتورط في العنف والوحشية المنظمة وفي تموز/يوليه الماضي أتهم طبيب مرموق في الباثولوجيا ، هو الدكتور جوناثان غلاكمان ، شرطة جنوب افريقيا بانتهاج نمط من التعذيب والقتل ضد السجناء ، وقال إن ذلك ما زال مستمرا بالرغم من النداءات التي وجهها إلى الرئيس ف. و. دي كليرك . وفي حالة أخرى أدين قائد شرطة - بعد التستر عليه في البداية - بقتل المدنيين الابرياء في مستوطنة ترست فيدز بمقاطعة ناتال . ومن المؤسف حقا أن أصابع الاتهام ما زالت توجه حتى وقتنا هذا إلى عناصر معينة في الشرطة . ومن غير المعقول ، في ظل ظروف يحوطها

الشك ، أن يقوم ضابط شرطة ، بنجاح وعلى نحو مقنع ، بالتحقيق في جريمة يُزعم أنه هو نفسه مرتكبها . ونحن نحث الشرطة على أن ترتقي إلى مستوى نداء الواجب ، بخدمة جميع مواطنيها دون محاباة ، ومن ثم تساعد في الجهد الوطني الرامي إلى إقامة مجتمع سلمي وديمقراطي في جنوب افريقيا .

وفي بياننا أمام مجلس الامن بشأن مسألة العنف هذه ذاتها ، في تموز/يوليه ، قلنا إنه :

"ليس فضيلة وليس مبدأ اقتصاديا سليما أن نبدو وكأننا نشجع على إعطاء دور متزايد لمتعهدي دفن الموتى أو ترويج صناعة التوابيت" .

(S/PV.3095 - ص ١٨١)

وينبغي التخفيف من حركة المرور المؤدية إلى مقابر السود . وقوة الشرطة الموجودة في جنوب افريقيا ، والتي يقال إن أعدادها تضخمت لتصل إلى ٠٠٠ ١١٠ ، لا بد وأن تكون قادرة على وضع حد للمذابح المستمرة ، إذا أبدت جميع الاطراف المعنية رغبة حقيقية في القيام بذلك . فعلى سبيل المثال قال وزير القانون والنظام ، السيد ه . كريل ، في بيانه الاخير ، في معرض الإشارة إلى بؤر التوتر في أرجاء البلاد ، إن الحكومة لديها "وسائل كافية" للتصدي لها بموجب التشريع الامني الحالي . وهذه "الوسائل الكافية" ، إلى جانب جهاز إنفاذ القانون الكفؤ والمتطور ، يجب أن تستخدم لتيسير تهيئة المناخ اللازم لإجراء المفاوضات التي يشجعها إعلان توافق الآراء . ونحن نواصل المناشدة بتطبيق تلك "الوسائل الكافية" .

إننا نرحب بالموقف الذي اتخذته لجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي ، في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، خلال دورتها التاسعة في غابوروني ببوتسوانا ، بالإعراب عن القلق إزاء استمرار العنف في جنوب افريقيا ، وإدانة مرتكبيه ، ومناشدة الزعماء السياسيين أن يساهموا - فيما يساهمون - بكل ما في وسعهم لوضع حد لذلك العنف . وقد كشف القاضي غولدستون عن هوية بعض مرتكبي العنف .

ونرحب بقراري مجلس الامن ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٣ (١٩٩٣) وما أعقبهما من وزع لفريق الامم المتحدة للرصد في جنوب افريقيا . وعلى نفس المنوال ، فإن وجود مراقبين من منظمة الوحدة الافريقية والكومنولث والمجموعة الاقتصادية الاوروبية يحظى ، بالمثل ببالغ التقدير . وفي هذا الصدد ، أصبح يحدونا وطيد الامل ألا يقتصر دور جميع المراقبيين على إحصاء عدد الجثث ومشاهدة المظاهرات الجماهيرية . فوجودهم ينبغي أن يكون له أثر فعّال في تخفيف العنف ، كما ينبغي أن يكونوا أُناسا ذوي مقدرة ومكانة بحيث يحدثون فرقا في الحالة الراهنة . وفي ضوء ما كشف عنه مؤخرا ، يبدو أن هناك حاجة أيضا ليركز المراقبون بشدة على العمليات التي يقوم بها الجهاز الامني .

يقول الامين العام في تقريره الاخير عن أعمال المنظمة ، لدى تناوله مشكلة جنوب افريقيا إنه :

"ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى شعب جنوب افريقيا ككل في جهوده الرامية إلى وضع حد فعلي للعنف وتهيئة الظروف لإجراء مفاوضات تؤدي إلى التحول السلمي إلى جنوب افريقيا ديمقراطية لا عنصرية موحدة" . (A/47/I ، الفقرة ١٢٩)

وإنها لمناشدة لنا جميعا بألا نكتفي بالتشدق بالكلام عن العملية الديمقراطية في جنوب افريقيا . وعلى المجتمع الدولي أن يضع في اعتباره دائما أن الناس ما زالوا يموتون نتيجة للعنف الوحشي الذي ترتكبه نفس القوى التي دأبت دوما على معارضة التغيير الديمقراطي . وأرجو ألا نكتفي بالتركيز على العنف بل أن نركز أيضا على الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة تجري في وقت ما من العام المقبل فما زلنا نأمل في ذلك .

لقد كان الاجراء الذي اتخذه المؤتمر الوطني بإجراء تحقيقات بشأن معاملة سجنائه أثناء فترة النضال خارج البلاد ، إجراءً متسما بالشهامة وجديرا بالثناء . وقد صدر تقرير عن ذلك . لكن مشروع "قانون التعويض الإضافي عن الضرر" الذي صدر مؤخرا بقانون ، يثير التساؤلات حول غرضه ونواياه . لقد لقي مشروع القانون هذا

معارضة لا من جانب حركات التحرير فحسب ، بل أيضا من قبل هذه الجمعية الحالية . والسؤال الذي يدور في أذهان الناس هو : من الذي سيصرف "تعويضا إضافيا" ، وما العمل الذي قام به وبرر إصدار قانون عارضته مجموعات سياسية برلمانية وأخرى من خارج البرلمان ؟ وكل ما نأمل فيه هو ألا يخلق هذا القرار الصادر عن مجلس الرئاسة عقبات جديدة في طريق عملية التفاوض ، في ضوء الافتضاحات المغلقة الأخيرة التي توجه أصبع الاتهام إلى المخابرات العسكرية وتورطها في العنف .

لقد دقت الساعة حقا لاتخاذ جنوب افريقيا قرارا حاسما لا رجعة فيه . والتحدي الذي يواجه كل أهالي جنوب افريقيا هو تحقيق توافق الآراء فيما بين الأطراف السياسية الرئيسية في البلد ، لضمان قيام جنوب افريقيا متحدة ديمقراطية وغير عنصرية ، عن طريق مفاوضات حقيقية وأمينة . إن إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري يطالب بضرورة أن تتفاوض الأطراف المعنية ، في إطار المناخ اللازم ، بشأن مستقبل بلدها وشعبها بحسن نية وفي جو خال من العنف ، عن طريق اتفاق متبادل بين حركات التحرير ونظام الحكم في جنوب افريقيا . لقد رحبنا بالبيان المشترك ومحضر التفاهم بين الرئيس ف . و. دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . وقد شجعتنا بالمثل المناقشات الثنائية التي دارت في بوتسوانا بين قيادة مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا وحكومة جنوب افريقيا في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ . فنحن ننظر إليها على أنها خطوة في الاتجاه الصحيح .

إن استئناف عملية المفاوضات الرامية الى تحقيق الديمقراطية ، يتطلب إزالة جميع العقبات التي تعترض استئناف المحادثات الدستورية . وتعتبر المحادثات الثنائية الجارية مسعى إيجابيا ، شريطة أن تفضي تلك المحادثات في نهاية المطاف الى عقد المحادثات المتعددة الأطراف التي تُعد الطريق الوحيد للمضي قدما .

وما زال رأينا المدروس أن مشكلة جنوب افريقيا يمكن حلها متى أظهر جميع الزعماء الساسيين حسن النية والتصميم السياسي على الشروع ، بسلامة طوية ، في مفاوضات موضوعية ذات قاعدة عريضة تفضي إلى الاتفاق على المبادئ الأساسية لدستور ديمقراطي جديد . وعلى الذين يشتركون اشتراكا نشطا في المفاوضات ذات القاعدة العريضة أن يقرروا وسيلة الوصول إلى الهدف النهائي ، سواء أكانت تلك الوسيلة جمعية تأسيسة أم سلطة انتقالية أم حكومة مؤقتة . ومن الجدير بالذكر أن إعلان الأمم المتحدة يشير إلى الترتيبات والطرائق الانتقالية المتفق عليها بشأن وضع واعتماد دستور جديد ، والانتقال إلى نظام ديمقراطي ، بما في ذلك إجراء انتخابات . إن التسامح والعزيمة السياسيين هما وحدهما اللذان يتحيان التوصل إلى حل تفاوضي .

ومن الحتمي أن يواصل المجتمع الدولي دعم العملية الجارية في جنوب افريقيا عن طريق التطبيق المتدرج لتدابير بنّاءة ملائمة ، حسبما تقتضيه التطورات الجارية . ومن ثم ، يتعين على المجتمع الدولي ، بالمثل ، أن يواصل تقديم المساعدات المادية والمالية وغيرها إلى أبناء جنوب افريقيا ، لتمكينهم من مواجهة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الخطيرة الناجمة عن ميراث الفصل العنصري .

ألم يحن الوقت لأن تستفيد جنوب افريقيا ، بدورها ، من النظام العالمي الجديد الذي يكثر الحديث عنه ؟ إن الأمل يحدونا في أن تعود ثانية في القريب العاجل رياح التغيير التي هبت من كيب تاون في أواخر الخمسينات ، وتأتي معها بجنوب افريقيا الجديدة الديمقراطية وغير العنصرية التي ينعم بها جميع مواطنيها .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في أواخر العام الماضي رحب المجتمع الدولي بالتطورات الإيجابية التي حدثت في جنوب افريقيا ،

ومن بينها إنشاء مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية . وكان المجتمع العالمي يتوقع أن توفر تلك المناسبة التاريخية المتمثلة في إنشاء ذلك المؤتمر ، الزخم اللازم لكي يتحرك البلد صوب إقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصري . كما وجد المجتمع الدولي سببا مشجعا آخر ، عندما أيدت أغلبية السكان البيض في جنوب افريقيا ، في استفتاء وطني ، أُجري في شباط/فبراير من هذا العام ، مواصلة عملية الإصلاح التي يقوم بها الرئيس دي كليرك .

ومنذ ذلك الحين حدثت عدة انتكاسات ، خاصة فيما يتعلق بالعنف المتصل الذي اندلع في البلدات ودفع المؤتمر الوطني الافريقي إلى وقف مشاركته في مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية . ووفد ماليزيا يشاطر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الشواغل التي أشارت إليها في الفقرة ١٧٥ من تقريرها عندما قالت :

"إن العملية السياسية في ذلك البلد هي عملية هشة وعرضة للإنهيار ، وإن تحقيق عملية مستمرة للتوصل إلى حل سلمي قائم على التفاوض لا يتطلب إرادة سياسية وتسامحا فيما بين القادة المشتركين في المفاوضات فحسب ، بل يتطلب أيضا مناخا من السلم على الصعيد المحلي في المجتمع ككل" . (A/47/22 ، الفقرة ١٧٥)

من الواضح أن الأمر يقتضي أن يظهر زعماء جميع الاحزاب في جنوب افريقيا قدرا هائلا من العزيمة السياسية لجمع الاحزاب مرة أخرى حول مائدة المفاوضات ، وإنعاش عملية مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية . لقد ضاع وقت ثمين وفُقدت أرواح غالية ومن المؤكد أنه لا يمكن السماح بأن تتأخر عملية السلام أكثر من ذلك بسبب الأعمال التي يقوم بها من يناهضون التغيير في جنوب افريقيا . ونحن نحث ، صادقين ، الزعماء السياسيين في جنوب افريقيا ، على أن يؤكدوا من جديد التزامهم باتفاق السلام الوطني ، وبأن يعكفوا على عمل جاد من أجل إنهاء العنف الذي وصل ، كما أفادت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، إلى مستويات مفجعة لم يحدث مثلها من قبل (A/47/22 ، الفقرة ١٨) ، خلال الفترة قيد الاستعراض في ١٩٩٢* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد كرزايج (أفغانستان) .

لقد أثارت مذبحة بويباتونغ احتجاجا دوليا واسع النطاق أدى إلى اتخاذ مجلس الأمن قراره ٧٧٣ (١٩٩٣) الذي قرر فيه إرسال مراقبين عسكريين إلى جنوب افريقيا ، في إطار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا ، للتصدي للشواغل المتصلة بمسألة العنف ، ولتعزيز وتدعيم قدرة الاليات المحلية الساعية إلى إنهاء أعمال العنف والتخويف العامة . وكان من المفيد أيضا ، في هذا الصدد ، القرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية ، والكومنولث ، والمجموعة الأوروبية بإيفاد مراقبين لرصد العنف السياسي في جنوب افريقيا . وقد أكد وجود هؤلاء المراقبين في جنوب افريقيا تزايد دور ووزن المجتمع الدولي في عملية السلام . و يحدونا الأمل في أن يُسهم وجود هؤلاء المراقبين ، في تخفيف حدة التوتر السياسي ، وتهيئة مناخ يفضي إلى استئناف المفاوضات البناءة . وترى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تقييمها ان وجود مراقبي الأمم المتحدة أثناء المسيرات والاجتماعات الشعبية وغيرها من المظاهرات في مختلف المواقع كان له "أثر رادع على سلوك جميع الأطراف" (A/47/22 ، الفقرتان ٤٧ و ٤٨) . ويأمل وفد ماليزيا أن يظل هذا الأثر مستمرا ومطّردا . ومن الواضح أن الأمم المتحدة تستطيع ، بل ويجب عليها ، أن تسهم بصورة كبيرة في عملية السلام . وإذا كانت اللجنة الخاصة والجمعية العامة قد ظلتا تتصدران الجهود المبذولة طوال هذه السنين ، فعلى مجلس الأمن الآن أن يعزز تلك الجهود باجراءات محددة ملموسة وتواجد متزايد للأمم المتحدة . ويجب أن يزداد دور المنظمة الشامل تدريجيا ، بينما يشتد تركيز القضايا في هذه المرحلة قبل الأخيرة من إزالة الفصل العنصري ، ومع استمرار الضغوط والجزاءات الدولية .

ونحن نرحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا - في أعقاب الضغوط الجادة التي مارسها المجتمع الدولي ، مؤيدة بالعمل الرائع الذي أنجزته لجنة غولدستون والمقرر الخاص للجنة حقوق الانسان بشأن مسألة الاستعانة بالمرتزقة بوصفها انتهاكا لحقوق الانسان - من أجل منع السلوك الإجرامي لأفراد قواتها الأمنية . وتشمل تلك التدابير إنشاء هيئة جديدة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها الشرطة ، وإحالة

بعض لواءات الشرطة في جنوب افريقيا إلى التقاعد المبكر . وقد أوضحت الحقائق التي أعلنها مؤخرا القاضي غولدستون بشأن أنشطة الاستخبارات العسكرية في جنوب افريقيا أن حكومة جنوب افريقيا ينبغي أن تبذل مزيدا من الجهود لتبديد مخاوف وشكوك الجماهير فيما يتعلق بقواتها الامنية . وهناك أسئلة لا تتوافر إجابات عنها بشأن قطاعات معينة من سلطات جنوب افريقيا . وقد آن الاوان كيما تُظهر السلطات ، بوضوح وشفافية ، التزاما حقيقيا بمراعاة المساواة وإحلال السلام في جنوب افريقيا . إن محضر التفاهم الذي تمّ التوصل اليه في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الافريقي بشأن الإفراج عن جميع السجناء السياسيين تطور سارٍ للغاية . فالافراج عن السجناء السياسيين تدبير علاجي يمكن أن يكون جزءا من عملية لتضميد الجراح ، واعترافا بأن هؤلاء السجناء وطنيون يكافحون في سبيل قضية الحرية .

إن وفد ماليزيا يرحب بقرار المؤتمر الوطني الافريقي استئناف عملية المفاوضات الجارية في إطار مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية . وبالمثل ، اشتركت حكومة جنوب افريقيا أيضا في محادثات ثنائية مع مؤتمر الوحدويين الافربقيين لازنيا ، واتفق الطرفان على إيجار أرضية مشتركة بشأن مبادئ أساسية هامة . وتلك الصلات بين الحكومة والاحزاب المعنية تعد حاسمة الاهمية ، حيث أن المفاوضات والالتزام السياسي هما وحدهما اللذان سيتيحان الخروج مما يبدو ، أنه مأزق صعب .

يبرز تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري صورة بالغة الخطورة للامساواة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في جنوب افريقيا . فمن المتوقع أن يصل عدد العاطلين الى ثمانية ملايين قبل نهاية هذا العقد . وهناك عدد متزايد من الاشخاص في جنوب افريقيا - ٢,٥ مليون وفقا لتقدير منظمة الاغاثة "عملية الجوع" - لا يملكون دفع ثمن احتياجاتهم الاساسية من الغذاء . وهذه المشاق التي تأصلت جذورها عبر عقود من الفصل العنصري ، ستعيق يقينا التطور والاستقرار ، بمجرد بدء المرحلة الانتقالية في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، ينظر وفد ماليزيا ، باهتمام بالغ ، الى مسألة انشاء محفل تفاوضي اقتصادي في جنوب افريقيا على النحو المشار اليه في الفقرة ١٧٧ من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - يسعى الى تحقيق توافق بين الحكومة والنشاط التجاري والعمل . ونحن نتشاطر الأمل في أن يتناول المحفل مشاكل مثل إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية ، من أجل تصحيح أوجه الاختلال في الموازين الاجتماعية والاقتصادية ، وتحقيق عملية نمو اقتصادي بإمكانها أن تعزز توسيع نطاق الخدمات ، وتنمية الموارد البشرية والمشاركة الاقتصادية الى حد بعيد .

ولا يزال يساور وفدي القلق إزاء استمرار التعاون بين جنوب افريقيا واسرائيل في الميدانين العسكري والنووي . فجنوب افريقيا هي أحد عملاء السلاح الرئيسيين لاسرائيل ، ومن المؤكد أن التعاون المثمر بينهما في هذه الأمور يمثل انتهاكا لقراري مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن الحظر الإلزامي على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا .

ويؤيد وفدي تأييدا تاما الرأي القائل بأنه من الضروري أن تتخذ عملية التغيير شكل إنشاء ترتيبات حكم انتقالية ، واعتماد دستور جديد يقوم على المبادئ الاساسية المتوخاة في إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري ، وتشكيل حكومة جديدة بعد اجراء انتخابات حرة ونزيهة ، على أساس الدستور الجديد . وفي هذا الصدد ، يود وفدي أن يعرب عن تأييده الثابت للعمل الذي تقوم به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ، بشأن حشد واستمرار الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري عن طريق التعجيل بإقامة

مجتمع في جنوب افريقيا يستند الى دستور ديمقراطي وغير عنصري يتفاوض عليه سلميا . ونحن نرحب باستعداد اللجنة الخاصة والمركز لتركيز اهتمامهما على احتياجات القطاعات المحرومة من مجتمع جنوب افريقيا ، وتشجيع المجتمع الدولي على الاستجابة على النحو اللازم وبصورة متسقة . ومن المؤكد أنه قد آن الاوان لاتخاذ هذه الخطوات ، بحيث تتماشى والتقدم المحرز في المفاوضات الخاصة بالتسوية السياسية ، وبخاصة في التحقق من أن دعائم الفصل العنصري قد أزيلت تماما . وتقرير الامين العام بشأن التقرير المرحلي الثالث عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (A/47/574) يذكر أن بعض بقايا هذه القوانين الاساسية لا تزال قائمة . ويجب أن تتخذ الآن حكومة جنوب افريقيا الخطوات لعمل كل ما يمكن لتفكيك بقايا هذه القوانين لانها تشكل عقبات غير مقبولة تعترض طريق السلم والاتفاق الوطني .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : على امتداد الـ ٤٠ سنة الماضية ، كانت مسألة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا أحد البنود ذات الاولوية المدرجة على جدول أعمال الامم المتحدة . وفي الوقت الراهن ، وبينما تدخل عملية التسوية السياسية السلمية لمسألة جنوب افريقيا مرحلة جوهرية ، ويصل النضال العادل الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ضد الفصل العنصري واللامساواة العنصرية مرحلة حاسمة ، يصبح من الاهمية البالغة أن تنظر الامم المتحدة مرة أخرى في هذه المسألة .

إن المساواة بين كل الشعوب ، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين ، تشكل أحد مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه . فلسنوات عديدة دأبت حكومة جنوب افريقيا على انتهاج سياسة التمييز العنصري والفصل العنصري ، وحرمان السود من حقوقهم الاساسية . وهي لهذا السبب ، تواجه معارضة صارمة من شعب جنوب افريقيا ، وادانة من المجتمع الدولي . وفي السنتين الماضيتين ، وبسبب الضغط والحث من القوى الداخلية والخارجية ، اتخذت حكومة جنوب افريقيا بقيادة الرئيس دي كليرك ، عددا من التدابير الاصلاحية . وقد اتخذت بعض الخطوات الايجابية في سبيل الغاء المكوك القانونية للفصل العنصري واطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وهو ما يمثل اتجاها

ايجابيا في عملية تعميم الديمقراطية في جنوب افريقيا . ونحن نرحب بهذه التطورات . بيد أنه يجب أن يكون واضحا أن سيادة الاقلية البيضاء على الغالبية السوداء في جنوب افريقيا لم يتغير بعد ، وأن التطلعات الى المساواة العنصرية لم تتحقق حتى الآن . ولم يتمكن السود حتى الآن من أن يتمتعوا بالكامل بحقوق متساوية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية . والطريق الى استئصال نظام الفصل العنصري والى اقامة دولة ديمقراطية موحدة وغير عنصرية في جنوب افريقيا ما زال طويلا .

وينص الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الإستثنائية السادسة عشرة ، على أهداف محددة للتسوية السياسية لقضية جنوب افريقيا ، ويهيء المناخ للتفاوض ويرسي المبادئ التوجيهية لعملية التفاوض . ويرى وفد الصين أن إحراز المزيد من التقدم في التسوية السياسية لقضية جنوب افريقيا في هذه المرحلة ، يتوقف على ما إذا كان من الممكن استئناف المفاوضات الدستورية في وقت مبكر ، وما إذا كان من الممكن وضع حد نهائي للعنف .

والمفاوضات الدستورية هي حجر الزاوية للتسوية السلمية لقضية جنوب افريقيا ولا يمكن أن يكون هناك أمل في إحراز المزيد من التقدم في العملية الديمقراطية في جنوب افريقيا إلا بعد أن تتوصل جميع الاطراف المعنية الى اتفاق بشأن المسائل الدستورية ، بما في ذلك المبادئ الدستورية وإنشاء جمعية تأسيسية . ويسعدنا أن نلاحظ أن الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، قد التقيا في ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، وأنهما توصلا الى تفاهم بشأن إنشاء جمعية تأسيسية عن طريق إجراء انتخابات ديمقراطية ، وإستئناف المفاوضات الدستورية . وهذا تطور ايجابي آخر في الحالة في جنوب افريقيا ، يشكل خطوة هامة صوب التوصل الى تسوية سياسية لقضية جنوب افريقيا ، تتسق ورغبة شعب جنوب افريقيا القوية في تحقيق السلم والاستقرار في وقت مبكر . ويحدونا الامل في أن تفي حكومة جنوب افريقيا بالتزامها على نحو كامل وصادق ، وأن تعتمد من التدابير العملية

ما يكفل الاستئناف المبكر والتقدم المستمر للمفاوضات الدستورية ، على أساس المساواة والثقة المتبادلة .

وثمة عنصر أساسي آخر للتسوية السياسية لمسألة جنوب افريقيا ، هو إنهاء العنف . فالإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة يشير صراحة الى أن الاحزاب المعنية في جنوب افريقيا ينبغي

"أن تتفاوض بشأن مستقبل بلدها وشعبها بحسن نية وفي جو خال من العنف ، عن طريق اتفاق متبادل بين حركات التحرير ونظام الحكم في جنوب افريقيا" . (القرار دإ - ١/١٦ ، المرفق ، الفقرة ٨)

ويشكل ذلك شرطا أساسيا للتسوية السياسية لقضية جنوب افريقيا . ومما يؤسف له ، بحكم الواقع في جنوب افريقيا ، أن هذا الشرط لم يستوف حتى الآن . فالمصادمات العنيفة التي حدثت مؤخرا ، وبشكل متكرر ، لم تؤد الى مذابح وحشية لالاف من السود فحسب ، بل إنها سممت أيضا على نحو خطير المناخ السياسي في جنوب افريقيا ، وأعاقت عملية التفاوض . وقد اتخذ مجلس الأمن هذا العام القرارين ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢) بشأن مسألة العنف في جنوب افريقيا واتخذ الإجراءات اللازمة .

ويود وفد الصين أن يكرر تأكيده بأننا ندين بكل حزم أي عمل من أعمال العنف التي تستهدف تقويض العملية الديمقراطية الجارية في جنوب افريقيا . ونحن نؤيد القرارات والاجراءات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الامن ، وندعم المقترحات والتوصيات المعقولة التي تقدمت بها منظمة الوحدة الافريقية ، وكل جهود الامين العام الرامية الى انهاء الصدامات العنيفة الجارية في جنوب افريقيا . ونحث حكومة جنوب افريقيا على أن تتخذ باخلاص اتفاق السلم الوطني ، وأن تتخذ التدابير الفعالة والفورية لايقاف العنف وانهاء إراقة الدماء ، وذلك لتهيئة المناخ اللازم والظروف الضرورية لمواصلة العملية الديمقراطية .

إن مسألة الفصل العنصري في جنوب افريقيا قضية تواجه المجتمع الدولي بأكمله . وعلى مدى العقود العديدة المنصرمة ، تقوم منظمتنا مع كل القوى المحبة للعدالة في المجتمع الدولي ، ببذل جهود دؤوبة لاستئصال شافة نظام الفصل العنصري بأسرع ما يمكن ، وتقف وقفة صلبة الى جانب شعب جنوب افريقيا في نضاله ضد الفصل العنصري ومن أجل تحقيق الحرية والمساواة . ويعد ذلك أحد العناصر الهامة لإحراز تقدم في الحل السياسي لمسألة جنوب افريقيا . وقد وصلت العملية الديمقراطية في جنوب افريقيا في الوقت الحالي الى مفترق طرق ، ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده ، ويبقي على ضغطه ، ويحث حكومة جنوب افريقيا على اتخاذ تدابير ايجابية وعملية للتعجيل بعملية التسوية السياسية لمسألة جنوب افريقيا .

وما فتئت الصين - حكومة وشعبا - تعارض دوما سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا ، وتؤيد أبناء جنوب افريقيا ، والمؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا في كفاحهم العادل . إننا نقدر بالغ التقدير الروح التي أبداها السيد مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، والاسهامات التي قدمها في مكافحة نظام الفصل العنصري . كما نقدر المقترحات المعقولة التي طرحتها منظمة الوحدة الافريقية ، والدور الايجابي الذي تضطلع به في الدفع قدما بالعملية الديمقراطية ، وفي إنهاء المصادمات العنيفة في جنوب افريقيا . وستقف الصين ، حكومة وشعبا ، في المستقبل ، كدأبها دائما ، الى جانب شعب جنوب افريقيا ، وستؤيد

جهوده لاستئصال شافة نظام الفصل العنصري ، ولبناء جنوب افريقيا الجديدة الموحدة والديمقراطية واللاعنصرية . ويأمل وفد الصين أيضا أن تتمكن حركات التحرير الوطنية في جنوب افريقيا ، بدعم من منظمتنا والمجتمع الدولي ، من زيادة تعزيز وحدتها وتنسيق جهودها حتي يمكنها النهوض بتحقيق هذا الهدف في وقت مبكر .

السيد ليشم (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تثير التطورات الجارية في جنوب افريقيا آمالا عريضة وشواغل خطيرة على حد سواء .

وينبغي اعتبار إنشاء مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) والتقدم المحرز في هذا المحفل التفاوضي الشامل نتائج ايجابية ذات أهمية تاريخية . وبالمثل ، كان التأييد الساحق لعملية التغيير الذي أعرب عنه الناخبون البيض في الاستفتاء الذي أجري في شهر أيار/مايو الماضي يمثل خطوة هامة على الطريق الذي ينقلنا من الماضي المظلم الى مستقبل أكثر اشراقا . وقد أدى الافراج عن ٤٠٠ سجين سياسي ، عقب الاتفاق الذي تم بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ، الى ازالة عقبة رئيسية أخرى من العقبات التي تحول دون إحراز المزيد من التقدم .

غير أننا شهدنا أيضا أن الجولة الثانية من محادثات كوديسا قد انفضت وسط مهاترات واتهامات متبادلة وعنف متزايد ، الامر الذي يمثل أخطر عقبة تحول دون التوصل الى مناخ يفضي الى حل المسائل المعلقة المتبقية . ووفقا لبيانات لجنة حقوق الانسان عن الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٠ الى حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، لقى ٦٢٢٩ شخصا مصرعهم في جنوب افريقيا لأسباب سياسية . وخلال الفترة نفسها ، سجل وقوع ٤٩ مذبحة . وسوف تظل أعمال القتل الفاشمة في بويباتونغ وبيشو تذكرنا دائما بمدى فداحة هذه المذابح الحمقاء .

وتتأصل جذور هذا العنف ، ضمن أسباب أخرى ، في نظام اجتماعي وسياسي مجزأ الى أقصى حد ، مما يجعل ظهور ثقافة سياسية تتسم بالتسامح والتراضي أمرا بالغ الصعوبة . وبالاضافة الى ذلك ، فإن السلطات الادارية والقضائية تفتقر الى الاحترام والى المصداقية أيضا .

ولا سبيل للتهرب من المسؤولية الاساسية الواقعة على عاتق حكومة جنوب افريقيا عن حماية أرواح وممتلكات جميع المواطنين في جنوب افريقيا . وعلى الاطراف المعنية الاخرى أيضا أن تضطلع بمسؤوليتها وتفي بالتزاماتها الكاملة بموجب اتفاق السلم الوطني .

وفي هذا السياق ، أود أن أشيد بالعمل القيم الذي أنجزته لجنة التحقيق التي يرأسها القاضي غولدستون ، والتي توفر توصياتها مشورة بناءة ومحددة ينبغي مراعاتها .

ولئن كان من المؤكد أنه يتعين على شعب جنوب افريقيا نفسه أن يتغلب على الصعوبات الحالية في عملية التغيير ، فإن على المجتمع الدولي كذلك ، بعد أن يتخذ تدابير فعالة لتحقيق هذه العملية التفاوضية ، أن يقدم المساعدة أيضا في هذه المرحلة . لذلك تؤيد النمسا تمام التأييد قراري مجلس الامن ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢) ، وترحب بمشاركة الامين العام المعززة ، ووجود مراقبي الامم المتحدة في جنوب افريقيا . ويسعى هذا الفريق ، الى جانب أفرقة المراقبين من منظمة الوحدة الافريقية ، والمجموعة الاوروبية والكمنولث ، الى ثني المحرضين المحتملين لاعمال العنف ، مما يساعد على تهيئة مناخ يفضي الى استئناف المفاوضات .

وفي الايام المقبلة ستتواصل المحادثات بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي . ونحن نشعر بتفاؤل بأن هذه المحادثات ستؤدي الى مفاوضات ذات قاعدة عريضة بشأن كيفية السير قدما لاعتماد دستور من أجل اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية حقا ، وبشأن الترتيبات الانتقالية . وتأمل النمسا في أن يتسنى لحزب إنكاثا ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا والاطراف الاخرى مراجعة مواقفها ، وأن تشارك عما قريب في العملية التفاوضية .

إن كل يوم يضيع الآن باهظ التكلفة من حيث ضحايا العنف وتدهور الاقتصاد . وما لم يتم على وجه السرعة وضع حد لحالة انعدام الامن وعدم اليقين السائدة الآن فسينهار الاقتصاد . وسيكون ذلك أكثر مأساوية لان التغلب على تركة الفصل العنصري ، وخصوصا في القطاع الاقتصادي والاجتماعي ، سيحتاج الى اقتصاد نشط ومزدهر .

لقد كان الفصل العنصري يعني القمع السياسي ، والظلم الاجتماعي ، واليأس الاقتصادي بالنسبة لأغلبية أهل جنوب افريقيا . فلنبذل قصارى جهدنا حتى تكون جنوب افريقيا الجديدة اللاعنصرية والديمقراطية والمتحدة في القريب العاجل بمثابة تحقيق الحرية والحقوق المتساوية والاستقرار الاجتماعي والرخاء لجميع أبناء جنوب افريقيا .

السيد كالباجي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الجمعية العامة ، بقرارها ٧٩/٤٦ ألف ، تطالب سلطات جنوب افريقيا ، ضمن جملة أمور ، بتعزيز الجو الذي يهيئ للمفاوضات ، بضمان الافراج فورا عن أى سجناء سياسيين باقين ، وإعادة اللاجئين والمنفيين دون تعطيل ، وإلغاء تشريعات القمع والتمييز التي ما زالت قائمة . وقد طالب القرار أيضا سلطات جنوب افريقيا بالتصدي للمظالم الصارخة التي أوجدها الفصل العنصري .

وحدثت تطورات إيجابية كثيرة في هذا الاتجاه خلال العام الماضي . فالافراج عن السجناء السياسيين ، وعودة المنفيين السياسيين وإلغاء قوانين أساسية للفصل العنصري هي بعض هذه التطورات التي نرحب بها . إلا أننا نلاحظ أن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تذكر في تقريرها (A/47/22 ، الفقرة ٣٨) أنه "قد توقف إطلاق سراح هؤلاء السجناء [السياسيين] عمليا منذ بداية عام ١٩٩٢" ، بينما تم تحقيق تقدم هام فيما يتعلق بعودة المنفيين السياسيين" .

والهدف الرئيسي للإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، من أجل إنشاء مجتمع غير عنصرى ديمقراطي لم يتحقق بعد .

وقد توجت عملية وضع إطار تفاوضي يهدف إلى الإنهاء السلمي للفصل العنصري ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، بعقد مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية . واعتمدت الدورة الاولى للمؤتمر (المؤتمر الاول) التي شارك فيها ١٩ حزبا ومنظمة وعدد من المراقبين "إعلان النوايا" الذي التزم فيه المشتركون بإقامة جنوب افريقيا موحدة ومتحررة من الفصل العنصري وببعض المبادئ الدستورية الاساسية .

إلا أن نتائج المؤتمر الثاني للعمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية لم يحقق ما كان متوقعا من المؤتمر الاول . ومن المؤسف أن المؤتمر الثاني لم يتوصل إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل المتعلقة بعملية وضع الدستور . ومن المؤسف أيضا أن العنف الذي تلا انهيار المفاوضات هذا العام يمنع أي تقدم صوب تحقيق تسوية سلمية .

وهذا العنف الذي يتكرر حدوثه في جنوب افريقيا مازال الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي . وعلى الرغم من اتفاق السلم الوطني الموقع في ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ بين عدد من الاطراف ، من بينها حكومة جنوب افريقيا ، فلا يزال العنف مستمرا دون هوادة في البلدان السوداء . وخلال العام الماضي بلغ العنف مستويات مروعة لم يسبق لها مثيل ، تمثلت أبشع أشكالها في مذبحة بوبياتونغ التي وقعت في ليل ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ومذبحة سيسكاي التي وقعت في ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ .

وبعد مذبحة بوبياتونغ بأيام قليلة عقدت اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي اجتماعا طارئا قررت في نهايته تعليق المحادثات الثنائية مع الحكومة ، كذلك مشاركة المؤتمر في مفاوضات مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية . وهكذا ترك العنف الذي حدث آثارا سلبية على الجهود المبذولة لإيجاد تسوية سياسية سلمية لمشاكل جنوب افريقيا .

ونحن لا نتغاض عن العنف الذي يمارسه أى فريق أو كيان في جنوب افريقيا . ومع ذلك ، يجب علينا أن نؤكد أن المسؤولية الاساسية عن المحافظة على القانون والنظام وتهيئة جو يشجع على التفاوض ، تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا .

ونحث سلطات جنوب افريقيا على التنفيذ الكامل وغير المنحاز للمسؤولية الرئيسية للحكومة عن إنهاء العنف . ونحث الموقعين على اتفاق السلم الوطني على الالتزام من جديد بعملية التغيير السلمي ، عن طريق التنفيذ الكامل والفعّال لأحكامه . ونحث أيضا ممثلي الشعب في جنوب افريقيا على الاستئناف العاجل للمفاوضات لوضع الترتيبات الانتقالية والتوصل لاتفاق بشأن دستور جديد .

ونرحب بالقرارات التي اتخذها مجلس الامن هذا العام بغية المساعدة على التوصل إلى الإنهاء الفعلي للعنف ، وتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات المتعددة الاطراف . ونقدر تقديرا عميقا الجهود المضنية التي بذلها الامين العام طوال العام لتشجيع عملية المفاوضات ووضع حد لأحداث العنف التي تقع هناك . وقد تمكن الامين العام من الحصول على صورة أوضح لما يحدث في جنوب افريقيا ،عن طريق الزيارات التي قام بها الممثل الخاص السيد سايروس فانس ، والمبعوث الخاص السيد

فيريندرا دايال ، إلى جنوب افريقيا . وقد تم وزع مراقبي الامم المتحدة لمراقبة الاعمال الجماهيرية التي ينظمها المؤتمر الوطني الافريقي ، وكذلك للإسهام في عملية السلام . وهم يقومون بذلك بالتعاون الوثيق مع مراقبين من الكومنولث والمجموعة الاوروبية ومن منظمة الوحدة الافريقية كذلك .

ومن الضروري أن يؤكد المجتمع الدولي من جديد تأييده للنضال الشرعي لشعب جنوب افريقيا من أجل استئصال شافة الفصل العنصري بالطرق السلمية . ويبدو أن هذه هي رغبة شعب جنوب افريقيا كله .

وفي هذا الصدد ، مما أثلج صدورنا أن نلاحظ نتائج تصويت الناخبين البيض ، عن طريق الاستفتاء ، على الاصلاحات الدستورية المقدمة خلال العامين السابقين . ومن المهم أن الاغلبية الساحقة للبيض في جنوب افريقيا أيدت عملية المفاوضات

ولن تكتمل إقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا ما لم تعالج فورا الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من الممارسة الطويلة لنظام الفصل العنصري المؤسسي . وعملية التنمية التي لابد من الاضطلاع بها لتسوية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة التي خلقها الفصل العنصري يجب أن تشمل شعب جنوب افريقيا كله .

وغني عن القول أن هذه الجهود تتطلب مساعدة المجتمع الدولي ، وبخاصة في مجالات تنمية الموارد البشرية والعمالة والإسكان . ونحن واثقون بأن المجتمع الدولي سيستجيب استجابة صحيحة لاحتياجات جنوب افريقيا الجديدة لإرساء إطار اقتصادي واجتماعي منصف يمكن أن يتشاطره كل سكان جنوب افريقيا ، حتى يدوم السلم والديمقراطية في جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري .

إن مسؤولية تحقيق إزالة الفصل العنصري بكامله وإقامة جنوب افريقيا لا عنصرية وديمقراطية عن طريق المفاوضات ينبغي أن تقع على عاتق مواطني جنوب افريقيا أنفسهم . وعندما تكاد الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة لنفسها في إعلان ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي أن توشك على التحقيق ، يأمل وفد بلادي بأن يقوم جميع المواطنين في جنوب افريقيا في هذه المرحلة بجميع اعراقهم ومعتقداتهم السياسية بالمشاركة في جهد صادق لتحقيق هذه الأهداف من خلال المفاوضات .

السيد موشيباميلي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن السنتين الماضيتين قد حملتا معهما توقعات بأن الحالة في جنوب افريقيا تتطور في النهاية نحو الأفضل ، إلا أن التطورات الأخيرة ، وخصوصا مسائل العنف والطريق المسدود الذي وصلت إليه محادثات مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) ، قد بعثرت الآمال . فتوقعاتنا وآمالنا لم تكن بلا أساس : لقد شهدنا عددا من التدابير الإيجابية التي اتخذتها حكومة دي كليرك ، لقد رأينا إطلاق سراح السيد نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ؛ وتم رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وغيرهما من المنظمات السياسية ؛ والغاء ومراجعة قوانين الفصل العنصري الرئيسية ، والاهم من ذلك ، لقد شهدنا بدء المحادثات بين الحكومة والمواطنين السود تحت راية مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية .

إلا أنه بعد هذه التطورات وبعد مرور سنتين من الانتظار لم يحدث تغير يستحق الذكر . لقد ظلت جنوب افريقيا على ما هي عليه . فالظلم إلى الديمقراطية لم يطفأ والشعب ما زال يعيش تحت نظام الفصل العنصري القمعي القديم ، والسؤال هو إلى متى ينبغي لنا توقع استمرار هذا النظام القمعي اللاإنساني ؟ لقد أعلنت الجمعية العامة بصورة لا لبس فيها بأن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية ؛ وهو فعلا كذلك ؛ وينبغي شجبه من جانب الجميع بوصفه جريمة .

وفي هذا النظام الجديد الذي يسود الشؤون العالمية حيث لا وجود للصراعات الايديولوجية ، وحيث لا تنافس على مناطق النفوذ ، ان على المجتمع الدولي كله ألا يدخر جهدا في ممارسة الضغط على سلطات جنوب افريقيا من أجل إنهاء الفصل العنصري . وينبغي للأمم المتحدة حق أن تعيد تأكيد دعمها للكفاح المشروع الذى يشنه شعب جنوب افريقيا من أجل الاستئصال الكامل للفصل العنصري . إن المطالبة بإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية موحدة ولا عنصرية حيث ينعم الجميع بالحريات وحقوق الإنسان الاساسية ، إنما تعود إلى الأمم المتحدة تساندها في ذلك الجهود الدبلوماسية المبذولة من جانب كل دولة عضو بمفردها .

ويشعر وفد بلادي بالحزن إزاء تفاقم العنف في جنوب افريقيا . ولا يمر يوم دون أن تنقل التقارير أنباء الوفيات الناجمة عن أعمال العنف . فالاحصاءات تبعث على الرعب . ففي الأسبوع الماضي وحده سمعنا بمقتل تسعة أشخاص ينتمون جميعا إلى عائلة واحدة . إن العنف يتعقب خطوات الناس إلى المقابر ، وهو شيء لا يخطر في البال في مجتمع افريقي عادي .

إن الوحشية لا معنى لها ، وهذا أقل ما يقال . وينبغي شجبها . ويجب الا يسمح للعنف بأن يصبح أسلوب حياة : ينبغي بذل الجهود المتضافرة لوضع حد له قبل أن يصبح جزءا من الثقافة السياسية .

وليس من واجب وفد بلادي توزيع اللوم على العنف الجاري في جنوب افريقيا . إننا ندعو جميع السكان في جنوب افريقيا ، مهما كان عرقهم أو لونهم أو جنسهم أو معتقدهم ، إلى العمل معا لإنهاء العنف . إلا أننا نود أن نسأل عن مدى صدق الحكومة ، التي نعرف جميعا انها مسؤولة عن حفظ القانون والنظام : لم هذا الشلل البادي من جانب شرطة جنوب افريقيا ؟ لقد اتهمت لجنة غولدستون شرطة جنوب افريقيا ؟ بأن تحرياتها التي قامت بها وأدلتها التي قدمتها كانت غير كافية . وأقل ما يقال إن هذا أمر معيب من جانب أكبر قوة شرطة عددا وأفضلها عدة في قارة افريقيا . وإننا لنعلم بأن شرطة جنوب افريقيا يمكن أن تقوم بعمل أفضل .

ويشعر وفد بلادي بالامتنان للمساهمة البناءة التي قدمها المجتمع الدولي من خلال رصده للعنف في جنوب افريقيا . وإننا نتوجه بالشكر للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرهما من الهيئات الدولية على ما تبذله من جهد وما تقدمه من مساعدة في هذا المضمار ، ونظرا للحالة السائدة ، من المستصوب وزع عدد من المراقبين يكون أكبر من العدد الموزوع حاليا . ويحدونا الامل بأن نعيد النظر في هذا العدد بغية زيادته لكي يتناسب مع المهمة التي تنتظرهم .

تشجعنا تقارير عن احتمال استئناف المحادثات عما قريب بهدف صياغة دستور وإقامة نظام ديمقراطي في جنوب افريقيا . إننا ندعو جميع القادة في جنوب افريقيا إلى استئناف المفاوضات بنية سليمة وعزم صادق .

السيد عبد الغفار (البحرين) : على مدى العقود الاربعة المنصرمة ، منذ ادراج البند الخاص بمسألة الفصل العنصري في جدول أعمال الدورة السابعة للجمعية العامة عام ١٩٥٢ ، لا يألو المجتمع الدولي جهدا في سعيه الحثيث الرامي إلى القضاء على سياسة الفصل العنصري بجنوب افريقيا ، وذلك من خلال اصداره العديد من قرارات الامم المتحدة المتتابعة .

واليوم وبعد مرور تلك العقود بزغت في الافق بوادر إيجابية من جانب حكومة جنوب افريقيا تتمثل في إلغاء القوانين الاساسية التي كانت تدعم نظام الفصل العنصري ، والسعي لاجراء التفاوض مع زعماء الاغلبية السوداء لإقامة دولة جنوب افريقيا اللاعنصرية .

فإلغاء قوانين الفصل العنصري الرئيسية منذ عام ١٩٩١ ، يعتبر بحد ذاته تطورا إيجابيا . فقد شمل ذلك إلغاء القوانين الرئيسية التي تضفي صبغة مؤسسية على الفصل العنصري ، ومنها إلغاء قانون تسجيل السكان الذي يصنف السكان على أساس عنصري ، إضافة الى إلغاء قانون تدابير تقسيم الأراضي على أساس عنصري ، وما يرتبط به من قوانين .

ففني عن القول أن تلك الإصلاحات المشجعة التي قامت بها حكومة جنوب افريقيا ، وما واكب ذلك من تفاؤل إثر انعقاد المؤتمرين الأول والثاني المعنيين بإقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا والهادفين الى وضع ميثاق لجنوب افريقيا ، كلها بوادر خيرة تنم عن السعي في المسار الصحيح الذي يقود الى تحقيق ما يتطلع اليه المجتمع الدولي .

غير أن الوقائع لا تزال تدعو للقضاء التام على جميع جوانب نظام الفصل العنصري ، والقيام بإصلاحات جوهرية لتمكين شعب جنوب افريقيا من إقامة دولة لا عنصرية . ولن يتأتى ذلك إلا بتظافر جهود المجتمع الدولي لمساعدة جميع الفرقاء للتوصل الى حل عادل يرضي الجميع .

ويشير الأمين العام للأمم المتحدة في ملاحظاته الواردة في الوثيقة A/47/574 الى الاجتماع الذي عقد بين الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، فيصفه بالخطوة الهامة الى الأمام في اتجاه الخروج من الطريق المسدود الذي وصل اليه المؤتمر الثاني المعني بإقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا . واعتبر الاتفاقات التي تمخضت عنه بأنها تمثل تطورا مرغوبا وينبغي أن توفر الأساس للمضي قدما في عملية التفاوض .

ومع الاستبشار بالمحاولات التي يقوم بها جميع الفرقاء لتحقيق مصالحة وطنية وإقامة دولة لا عنصرية في جنوب افريقيا ، فمما يثير القلق استشراء العنف السياسي خلال الأشهر القليلة الماضية ، بما يخشى معه من أن تؤثر أنواؤه على عملية التفاوض بين الفرقاء .

فلقد تمخضت الاحداث التي جرت هناك عن سقوط المئات من الضحايا ، وتشريد الالاف من المدنيين ، الامر الذي أصبح يشكل عقبة كاداء أمام التفاوض والحوار والمصالحة الوطنية . ووفقا للمعطيات ، فلن يقود الى انحسار العنف ، في رأينا ، إلا الإسراع في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية بجنوب افريقيا ، واستئصال ما تبقى من سياسات الفصل العنصري .

وفي الختام ، أود أن أؤكد هنا على تاييدنا للجهود المبذولة من قبل الامم المتحدة ، وخاصة مجلس الامن الذي أصدر قرارين هامين حول جنوب افريقيا خلال العام الحالي وهما القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) والقرار ٧٧٢ (١٩٩٢) . كما نؤيد جهود الممثل الخاص للأمين العام والزيارات المتعاقبة التي يقوم بها موظفو الامم المتحدة لجنوب افريقيا ، للمساعدة في إيجاد حلول ، وتقديم توصيات لاتخاذ تدابير من شانها أن تساعد على إنهاء العنف هناك ، ولتهيئة الظروف الملائمة لاستمرار المفاوضات لأجل تحول جنوب افريقيا الى دولة موحدة لا عنصرية . ولكي يتحقق هذا فالمسؤولية التاريخية تملي على جميع الفرقاء السياسيين تجنب أعمال العنف ، كالمذبحة التي وقعت في بويباتونغ يوم السابع عشر من حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، والمأساة التي حدثت في سيسكاي يوم السابع من أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، وما اعقبهما من تصاعد للاحداث .

السيد أووونور (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد واصلت الامم المتحدة في السنوات الثلاث التي أعقبت اعتمادها لإعلان مناهضة الفصل العنصري ، الاضطلاع بدور هام في الجهود الرامية الى إزالة هذا النظام الى الابد . وتشير غانا ، حكومة وشعبا ، بهذه الهيئة العالمية ، اعترافا منها بانها الهيئة الخارجية الوحيدة التي يمكن أن تعمل على إخضاع الفصل العنصري ولديها الرغبة والتصميم على القيام بذلك .

ويشني وفدي على الامين العام لتدخله السريع وفي الوقت المناسب في جنوب افريقيا ، في حزيران/يونيه من هذه السنة ، عندما انجرف ذلك البلد في عنف جديد . ونرحب أيضا بقرار مجلس الامن ٧٧٢ (١٩٩٢) ، ووزع فريق مراقبي الامم المتحدة في جنوب افريقيا .

ونتوجه أيضا بتحية تقدير الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، تحت قيادة رئيسها النشط ، السفير غمباري ، ممثل نيجيريا ، على تقريرها الشامل والمفيد لسنة ١٩٩٢ ، والمساهمات القيمة التي قدمتها طوال السنوات الماضية في الكفاح ضد الفصل العنصري . كما أن الدعم القوي الذي يقدمه مركز مناهضة الفصل العنصري الى حملة المجتمع الدولي لمناهضة الفصل العنصري يستحق ثناءنا أيضا . ويرحب وفد غانا بتقرير خبراء بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية التي زارت جنوب افريقيا في الفترة من ١٤ أيلول/سبتمبر الى ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ .

إن الفصل العنصري ، كما نعلم جميعا ، يفرق بين الناس ، ويثير الكراهية ويمارس الوحشية ضد الابرياء . إنه يولد العنف ، بل ولا يستطيع البقاء حقا إلا بالعنف . وقد كان المجتمع العالمي يأمل في أن يسهم توقيع اتفاق السلام الوطني في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وانعقاد مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ، في إحداث تغييرات جذرية لا رجعة فيها في جنوب افريقيا .

ولكن انهيار الدورة الثانية لمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ، وعودة أحداث العنف ، مثل إطلاق شرطة جنوب افريقيا النار على السكان من طائفة إنرديل ؛ وهجمات العصابات على قطارات ركاب الانتقال اليومي ، مما أدى الى وفاة العديد من الابرياء ، وأعمال القتل التي ترتكب ، لدوافع سياسية ضد أسر بأكملها ؛ وقصف المدارس ، ومكاتب البريد ومكاتب المنظمات السياسية ؛ ومذابح بويباتونغ ، وسلوفو ، وبيشو وسيسكاي ، وعدم تصدي النظام العنصري بفعالية للإدعاءات الخاصة بتورط الشرطة وأفراد قوات الامن في أعمال العنف هذه ، ووجود مجموعات المرتزقة الاجانب في جنوب افريقيا ، كل هذا لا يمكن أن يؤدي إلا الى إثارة الشكوك في التحيز السياسي من جانب حكومة دي كليرك ، وتواطئها في إطالة العنف في ذلك البلد . وقد تأكد أخيرا وجود تواطؤ بين كبار ضباط قوات دفاع جنوب افريقيا لزعزعة استقرار بل وتدمير المؤتمر الوطني الافريقي .

كل هذه العوامل تشكل أخطارا جسيمة على الانشطة السياسية الحرة ، وعلى عملية التغيير الهشة الجارية ذاتها . ومن الاهمية بمكان أن تتخذ خطوات فعّالة من أجل التغلب على هذه التهديدات ، لكفالة أن يؤدي الاتفاق المبرم بين المؤتمر الوطني الافريقي والحكومة لاستئناف المناقشات الثنائية بشأن المسائل الدستورية ، في نهاية المطاف ، الى إطار عريض القاعدة لمفاوضات متعددة الاطراف من أجل تشكيل حكومة مؤقتة تتمتع بسلطة انتقالية ، وأن يؤدي أيضا الى وضع طرائق لجمعية دستورية منتخبة تضع دستورا جديدا لجنوب افريقيا الموحدة ، والديمقراطية وغير العرقية .

ونذكر بأن اعلان الامم المتحدة المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ قد ركز بشدة على ضرورة أن يتخذ النظام تدابير محددة من أجل تهيئة مناخ يفضي الى المفاوضات . وتتضمن هذه الإجراءات ، اطلاق سراح السجناء السياسيين وإلغاء التشريعات التي تستهدف منع الانشطة السياسية الحرة .

ورغم أن سلطات جنوب افريقيا أطلقت سراح ١٥٠ سجينا سياسيا ، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، فمن المؤسف أن نلاحظ أن الهدف الاساسي المتوخي في اعلان الامم المتحدة ، ألا وهو ،تحويل جنوب افريقيا الى بلد موحد وديمقراطي وغير عنصر ، لا يزال بعيد المنال .

ومع أن شعب جنوب افريقيا نفسه يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحل النهائي لمشكلة جنوب افريقيا ، يعتقد وفدي أن المجتمع الدولي يجب أن يضطلع أيضا بدور حاسم لضمان احراز تقدم سريع صوب تحقيق الأهداف المحددة في هذا الإعلان .

ومن المهم أيضا أن يبقي المجتمع الدولي على التدابير المتخذة حاليا ضد الفصل العنصري . ووفد غانا يشاطر الرأي المعرب عنه في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بضرورة الإبقاء على القيود الدولية المفروضة في مجالي التجارة والاستثمار ، الى حين اتخاذ ترتيبات انتقالية واضحة لا جدال فيها في جنوب افريقيا ، تحظى بثقة المجتمع الدولي . ويجب الاستمرار في فرض الجزاءات المالية حتى تتقدم سلطة انتقالية بطلب رفعها . ولا ينبغي رفع حظر النفط والقيود المفروضة على الأسلحة من جانب مجلس الأمن ، إلا في المرحلة النهائية من العملية الانتقالية في جنوب افريقيا ، بعد اعتماد دستور جديد وقيام حكومة منتخبة ديمقراطيا .

لقد اصبح من الجلي الآن إن تخفيف المجتمع الدولي لضغوطه على النظام العنصري كان سابقا لأوانه - بلجوء البعض منا الى حجج لا تخدم سوى مصالحه - ولم يأخذ في الحسبان التحذيرات التي وجهتها القوى الديمقراطية داخل البلد وكذلك البعض منا في الأمم المتحدة . بل إننا وبخنا لاستخدام لفظة "نظام" عند الإشارة الى الفحش العنصري . إلا أنه ينبغي أن يكون من الواضح للحكومة العنصرية أن القصد من نهج الإدارة المبرمجة إزاء رفع الجزاءات أن يكون رد فعل للتدابير التي تتخذها للقضاء التام على الفصل العنصري . وينبغي التشديد ، في هذا الصدد ، على أن الجزاءات التي تفرضها الشعوب على بعضها سيعاد فرضها إذا لم تكف الحكومة عن عرقلة عملية السلم .

وبغية النهوض بعملية التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا ، لا بد أن يواصل المجتمع الدولي التماس نهج ذي شقين ، يتمثل في ممارسة الضغط على جنوب افريقيا ، وتقديم المساعدة ، في الوقت ذاته ، الى القوى الديمقراطية في ذلك البلد . وتكتسي زيادة المساعدة أهمية خاصة في تعزيز قوة هذه القوى الديمقراطية وقدراتها أثناء عملية التفاوض . وينبغي لهذه المساعدة أيضا أن تعزز إعادة إدماج اللاجئين

والمنفيين السياسيين العائدين والسجناء السياسيين الذين تم الافراج عنهم ، وكذلك إعداد برامج لتحسين حالة الفئات المحرومة حتى الآن من سكان جنوب افريقيا . وينبغي لهذه البرامج أن تركز ، بصفة خاصة ، على التعليم والتدريب والصحة والاسكان ، حتى تتوفر للحكومة الديمقراطية الجديدة ، عند البدء بعملية الانتقال ، موارد بشرية كافية لتنفيذ سياساتها .

لا يزال السود الذين يشكلون غالبية سكان جنوب افريقيا يعانون أشد المعاناة من التفاوت الاجتماعي الاقتصادي الناشيء عن الفصل العنصري الذي دام سنوات طويلة . ويهدد هذا التفاوت بتقويض التنمية السلمية والمستقرة خلال الفترة الانتقالية وبعدها . ومن ثم ، فمن الضروري أن تواصل الدول الاعضاء في الامم المتحدة والمجتمع الدولي الوفاء بالتزاماتها ، بدعم القضاء ، بكل السبل الممكنة ، على هذا التفاوت ، وضمان المضي قدما بعملية السلم . ومما يتسم بنفس القدر من الاهمية تذكير حكومة جنوب افريقيا بالسعي الى اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح هذا التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي .

لقد دخل النضال من أجل إقامة حكومة موحدة ديمقراطية غير عرقية في جنوب افريقيا أشد مراحله حسما وصعوبة . لذا ، من المهم تذكير حركات التحرر وبقية القوى التقدمية بأن توحد صفوفها في إطار جبهة موحدة تمثل الشعب المقهور ، بغية وضع جدول أعمال شامل أساسه التفاهم المشترك ، لضمان التماس نهج متضافر تجاه عملية التفاوض . أما من هم خارج جنوب افريقيا ويعتقدون فعلا أن الفصل العنصري قد انقضى ويتأهبون لجني ثمار سنوات النضال الطويلة التي خاضها الشعب الافريقي ، فنقول لهم إن الامر ليس بهذه السهولة . فما لم يوضع دستور غير عنصري ، لن تكون الاستثمارات في جنوب افريقيا في مأمن .

اسمحوا لي ، في الختام ، أن أعرب عن الأمل في أن يشجع المجتمع الدولي ، في الدورة الحالية للجمعية العامة ، التفاهم والحوار بين كل القوى السياسية ، بما في ذلك حكومة جنوب افريقيا ، للتعجيل بعملية المفاوضات ، والمساعدة في بدء الحقبة الجديدة في جنوب افريقيا ، التي مات من أجلها الكثيرون .

السيد بيركنس (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجري المناقشة بشأن جنوب افريقيا هذا العام في وقت نلمس فيه مشاعر قلق عميقة إزاء عملية المفاوضات المتوقفة ، على ما يبدو ، واستمرار اتساع رقعة العنف ، وتدهور اقتصاد البلد . وكما ذكرنا وآخرون غيرنا مرارا في هذا المحفل ، تمثل التسوية السياسية التفاوضية أهم الخطوات وأكثرها مقدرة على معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بجنوب افريقيا . لقد حان الوقت لأن تتخلى كل الأطراف في جنوب افريقيا عن الأهداف المتحيزة ،وأن تبدي الحنكة السياسية اللازمة لعكس اتجاه الحالة المتدهورة التي يعيشها البلد . فالأمر يتعلق بمنح جنوب افريقيا الفرصة للنجاح في فترة ما بعد الفصل العنصري ، ليس إلا .

والتدهور الاقتصادي من الأسباب التي تحتم على قادة جنوب افريقيا التحرك بسرعة أكبر صوب التسوية السياسية .فهذا التدهور ، إذا ما سمح له بالاستمرار ، سيؤدي الى حرمان أية حكومة جديدة غير عنصرية من الموارد الضرورية لمواجهة التحدي المتمثل في إعادة تنشيط إقتصاد البلد وإصلاحه . وإننا نتطلع الى وضع خطة عمل لتسريع التقدم الاقتصادي ، بالتوازي مع المحادثات السياسية .

وفي ظل هذه الخلفية المثيرة للقلق ، نعتقد أن من الحيوي للغاية أن يتخذ شعب جنوب افريقيا نفسه خطوات فورية وهامة لتخفيف حدة العنف الواسع الانتشار ، وإحياء عملية المفاوضات ، والتحرك بأسرع ما يمكن صوب المرحلة الانتقالية التي يكون فيها تقاسم السلطة مبدأ أساسيا للحكم ، والتفكير في الإبداع المطلوب لإعادة إنعاش وتنمية الاقتصاد الذي يؤمل أن يكون من أعظم اقتصادات العالم .

ويتعين على الأطراف ، لدى امعانها النظر في هذه المسائل الصعبة ، أن تستند الى الأرضية المشتركة الهامة التي تم التوصل اليها بالفعل . فقد اتفقت جميع الأطراف في مفاوضات مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ، على بعض العناصر الأساسية لوضع دستور جديد ، بما في ذلك ميثاق للحقوق وسلطة تشريعية مؤلفة من مجلسين يتم انتخابها بالتمثيل النسبي . وقبلت كل الأطراف المفهوم التالي ، كما

ورد في اعلان الامم المتحدة لعام ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي :

"أن لجميع الرجال والنساء حقا وعليهم واجبا في المشاركة في حكومتهم ، كاعضاء متساوين في المجتمع ، وأنه لا يحق لأي فرد أو مجموعة من الافراد أن تحكم الآخرين دون موافقتهم الديمقراطية" . (القرار د إ - ١/١٦ ، المرفق ، ص ٣) .

ولا تزال الاطراف مقتنعة بأن المفاوضات توفر الوسيلة الناجعة الوحيدة لانتقال جنوب افريقيا سلميا الى ديمقراطية غير عنصرية . ونحن نوافق على هذا الرأي . وتدرك الاطراف أنه لا يمكن العودة الى القمع السائد في عصر الفصل العنصري ، وأن الثورة المسلحة لا توفر طريقا بديلا الى الديمقراطية . ونحن نتفق في ذلك أيضا . وفي هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها جنوب افريقيا ، فإن المجتمع الدولي على استعداد لتقديم الدعم والمساعدة لاتخاذ الخطوات الاساسية اللازمة لإعادة السلم والانتعاش الاقتصادي الى جنوب افريقيا ، وفي الوقت نفسه - وبنفس القدر من الاهمية - إرساء الاساس لديمقراطية غير عنصرية .

ويسرنا أن جميع سكان جنوب افريقيا رحبوا بالدور الهام الذي قامت به الامم المتحدة في جنوب افريقيا . وأود أن أشير ، بصفة خاصة ، الى مشاركة الامين العام النشطة التي تجلت من طلبه عقد دورة خاصة لمجلس الامن بشأن جنوب افريقيا في تموز/يوليه ، والزيارة الاستطلاعية التي قام بها المبعوث الخاص ، سايروس فانس ، لجنوب افريقيا في نفس الشهر ، ووزع مراقبي الامم المتحدة في جنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر . وقد ساعد مراقبو الامم المتحدة بالفعل في تفادي وقوع بعض حوادث العنف ، وساهموا في إحلال السلم في جنوب افريقيا بفضل وجود سلطة الامم المتحدة الادبية في ذلك البلد .

ونأمل أن تتمكن الجمعية العامة من إظهار روح تعاونية وبنّاءة في المناقشات التي نرجو أن تفضي الى اعتماد مشروع قرار هذا العام بشأن جنوب افريقيا بتوافق الآراء . وإنني على ثقة بأن هذا المناخ الدولي البنّاء على نحو متزايد سيؤدي دورا هاما في تشجيع الاطراف في جنوب افريقيا على دفع عملية التغيير قدما صوب النجاح .

وأود أن أسترعي الانتباه بوجه خاص الى الدور الاساسي الذي مازال يقوم به السفير غامباري في تشجيع هذا المناخ الحسن . وكما كان الحاصل في الماضي ، فإن النهج المنصف والعقلاني الذي اتبعه السفير غامباري كان أساسا في تطوير نهج دولي موحد بشأن هذه المسألة . ونأمل أن تسفر هذه الجهود عن مشروع قرار متوازن وبنّاء وشامل يتجاوز البلاغة الخطابية ، ويسلط الضوء ، بدلا من ذلك ، على ما تم تحقيقه بالفعل وكذلك على قدر العمل الذي مازال يتعين إنجازه . والاهم من ذلك هو أن يصبح مشروع القرار عاملا للتغير الايجابي .

إننا نقر جميعا بأن جنوب افريقيا تواجه مشاكل كبيرة . ولكن مشروع القرار هذا ينبغي أن ينم عن حسن النية والامل والدعم لامم العالم . وعندما اعتمد إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري في عام ١٩٨٩ ، كان من التفاؤل المفرط التوقع بأن تجري مفاوضات تامة النطاق وأن تزول الدعائم القانونية للفصل العنصري في بحر ثلاث سنوات فحسب . وربما تكون عملية الانتقال قد تباطأت ، ولكن من المرجح أنه ، في غضون عدة سنوات ستكون الاغلبية من أبناء جنوب افريقيا التي حرمت طويلا من حقها السياسي ممثلة بحكومة اختارتها بحرية . وتنضم الولايات المتحدة الى المجتمع الدولي في التزامه بتحقيق هذا الهدف .

السيد جلال (مصر) : نجتمع اليوم لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، وهو الإعلان الصادر بالاجماع في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، والذي توج أعمال الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة . وعلى ذلك ، تكون نقطة البداية ومعيار القياس ما تضمنه الإعلان الذي عبّر عن الارادة الحقيقية للمجتمع الدولي من مبادئ وأهداف وتوجيهات تتعلق بعملية التفاوض ، مع برنامج عمل ملزم بهدف إنهاء نظام الفصل العنصري .

لقد صدر إعلان الأمم المتحدة منذ ثلاثة أعوام ، وهي فترة كافية تسمح لنا بتقييم الموقف لتحديد ما تم إنجازه ، وما يجب أن يتحقق ، وصولا الى الهدف المنشود الذي يتخلص فيما يلي : أولا ، أن تصبح جنوب افريقيا دولة موحدة ديمقراطية وغير عنصرية . ثانيا ، أن يتمتع كل شعبها بالمواطنة والجنسية ، على أساس واحد ، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو العقيدة . ثالثا ، أن يكون لكل شعبها الحق في المشاركة في الحكم وإدارة البلاد ، على أساس التصويت العام القائم على المساواة ، في إطار سجل غير عنصري للناخبين ، وعن طريق الاقتراع السري . رابعا ، أن يتمتع جميع المواطنين بالحريات السياسية والمدنية المعترف بها عالميا . خامسا ، أن يكون لجنوب افريقيا نظام قانوني يكفل مساواة الجميع أمام القانون ، وأن يكون نظامها القضائي مستقلا وغير عنصري .

إن الانتقال من نظام الفصل العنصري البغيض الى مرحلة التفاوض لتحقيق الأهداف السابقة من شأنه أن يحتم المرور بمجموعة من اجراءات بناء الثقة لتهيئة المناخ اللازم لإنجاحها .

ولعله من الإنصاف والموضوعية أن نذكر للسيد دي كليرك أنه أدرك استحالة استمرار العمل بنظام الفصل العنصري وتعارضه الجذري مع طبيعة العصر ، فبدأ بعلاج أخطاء الماضي بشجاعة تستحق أن نذكرها . أن إلغاء العمل بالقوانين الاساسية التي شكلت أعمدة نظام الفصل العنصري والافراج عن السجناء السياسيين وعودة أغلب المبعدين ، ورفع القيود عن المنظمات السياسية المناهضة للفصل العنصري وإنهاء حالة الطوارئ في معظم أنحاء جنوب افريقيا ، تعد جميعها خطوات في الاتجاه الصحيح ، كان من شأنها أن مهدت لبدء مرحلة التفاوض بين كافة الأطراف في بداية العام الحالي .

لقد شهد هذا العام العديد من الاحداث التي واكبت مرحلة التحول في جنوب افريقيا . ولاشك أن بعضها يتسم بالطابع الإيجابي ، سواء بدء المفاوضات من خلال "كوديسا" ، أو إطلاق سراح السجناء السياسيين ، فضلا عن نظام الاستفتاء الذي تم في آذار/مارس الماضي ، والذي أيدت فيه الاقلية البيضاء توجه الرئيس دي كليرك لاستمرار التفاوض بشأن إنهاء نظام الفصل العنصري ، ثم بدء الحوار بين الحكومة ومؤتمر

الوحدويين الافريقيين الذي تم في تشرين الاول/اكتوبر الماضي في عاصمة بوتسوانا ، وأخيرا اللقاء بين الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا ، في ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضي ، لبحث العودة الى التفاوض ، بعد أن توقف منذ حزيران/يونيه الماضي ، وما أسفر عنه من إتفاق على العديد من الامور الامنية والسياسية الهامة ، وما سيواكبه من لقاءات قبل نهاية الشهر ، وكل هذا من شأنه أن يعطي الشعور بالامل في إحراز تقدم ملحوظ .

ولا شك أن الدور الذي يقوم به السيد نيلسون مانديلا هو دور إيجابي يستحق منا كل الإشادة والتأييد . ولعل ذلك يقودنا الى الاشارة الى العقبة الاساسية التي تحول دون التقدم المنشود ، وأقصد بها ظاهرة العنف التي راح ضحيتها الآلاف من أبناء جنوب افريقيا ، والتي بلغت ذروتها في أحداث مذبحة بويباتونغ ، الامر الذي أدى الى انعقاد مجلس الامن في حزيران/يونيه الماضي ، وإصدار القرارين ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢) ، وما تلاهما من إيفاد ٥٠ مراقبا من الامم المتحدة ومراقبين من منظمة الوحدة الافريقية والكمنولث والمجموعة الاوروبية ، لمراقبة أحداث العنف ، ووضع أساليب تجنبها .

وفي هذا الإطار تناشد مصر كافة الجماعات والقوى السياسية في جنوب افريقيا ، وعلى وجه الخصوص حكومة جنوب افريقيا التي تتحمل المسؤولية الاساسية عن حفظ الامن وحماية المواطنين ، بأن تمتنع عن أي إجراء من شأنه زيادة التوتر في البلاد ، وأن تعمل من أجل العودة الى التفاوض للوصول الى اتفاق بشأن ترتيبات المستقبل ، سواء بشأن السلطة الانتقالية أو الانتخابات القادمة لاختيار هيئة تشريعية جديدة غير عنصرية ، فضلا عن آليات صياغة الدستور الديمقراطي الجديد الذي يكفل حق المشاركة المتساوية للجميع ، بصرف النظر عن اللون أو العرق .

وفي هذا المجال نحث باقي الاطراف التي لم تشارك حتى الآن في أعمال مؤتمر العمل من أجل إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) أن تبادر بالمشاركة في عملية التفاوض ، ضمانا للوصول الى عقد سياسي واجتماعي جديد يضم الجميع بلا استثناء .

يبقى أهمية التأكيد على تأييد مصر ودعمها لدور المجتمع الدولي والأمم المتحدة ، وبوجه خاص دور الأمين العام والمنظمات المتخصصة واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، في مراقبة ما يجري في جنوب افريقيا ، وتشجيع جميع الاطراف المعنية على إيقاف العنف والتقدم باقتراحات ديمقراطية لبناء جنوب افريقيا جديدة موحدة غير عنصرية .

لعله من الإنصاف أن أشير أيضا الى أن الموقف الآن ، وبرغم خطورته وحساسيته ، يشكل تقدما ملحوظا عما كان عليه في وقت مضى ، عندما أصدرت الجمعية العامة إعلانها المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . ونأمل بحق أن يشهد العام القادم تطورات حاسمة على طريق تنفيذ الإعلان . ولعل أهمها يكمن في إجراء الانتخابات العامة التي تسمح للاغلبية بأن تقوم بدورها الطبيعي في إدارة البلاد بأسلوب ديمقراطي يتسم باحترام حقوق الانسان ، ويراعي كافة قيم الحرية والعدالة التي تكفلها وتنص عليها المواثيق والاعراف الدولية .

إن وفد مصر يأمل أن يتم التوصل الى الاتفاق على مشروع القرار المطروح ، وأن يُعتمد بالاجماع . ويرى أن التزام كافة الاطراف بتنفيذه سوف يساعد بشكل حاسم في وضع نهاية سلمية لنظام الفصل العنصري ، وبذلك يسدل الستار على فصل مأساوي من تاريخ جنوب افريقيا وتساعد في عبور جنوب افريقيا الى مرحلة من التحول الديمقراطي غير العنصري .

السيد رتشاردسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها .

إن أولئك الذين يتذكرون مناقشة العام الماضي يحضر في أذهانهم الشعور بالأمل والفرصة الذي صاحب افتتاح مؤتمر العمل من إجل إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية

(كوديسا) ، الذي حدث في ذلك الاسبوع نفسه . عندئذ نوهت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها بتلك الفرصة التاريخية التي يتيحها افتتاح المفاوضات السلمية . وكان قد أُفرج عن السيد نيلسون مانديلا وأشخاص عديدين آخرين ؛ ورفعت حالة الطوارئ ؛ وأعلن المؤتمر الوطني الافريقي قراره بوقف الكفاح المسلح ؛ وكان إلغاء جنوب افريقيا لتشريعات الفصل العنصري في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، الى جانب تدابير أخرى إيذانا واضحا بنهاية الفصل العنصري . وقد شجع المجتمع الدولي هذه التطورات تشجيعا حارا .

فالمجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها ما برحت تنادي منذ سنوات طوال بالإلغاء الفوري الكامل للفصل العنصري بالوسائل السلمية ، اقتناعا منها بأن الحلقة المفرغة للقمع والعنف لا يمكن الخروج منها إلا عن طريق الحوار البناء والتفاوض . وبتوقيع اتفاق السلم الوطني في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، بدا أن جنوب افريقيا بدأت أخيرا في تحقيق هذا التقدم .

وفي مناقشة هذا العام المتسمة بقدر أكبر من التحفظ والرصانة ، يجدر بنا أن نتذكر التقدم الهائل الذي أحرز في ذلك العام وتأييدنا جميعا لعملية التفاوض . إن منجزات العام الماضي ، وكذلك مشاكله ، ليست بالهينة أيضا ، قد أُحرز تقدم كبير منذ مناقشة العام الماضي . وفي آذار/مارس رحبت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها بنتيجة الاستفتاء الذي أجرى في جنوب افريقيا ، والذي سمح بالسير الحثيث في عملية إقامة الديمقراطية التي بدأت منذ أكثر من عامين . ولاحظت المجموعة ودولها الاعضاء أن في نتيجة الاستفتاء والموقف المسؤول لجميع قطاعات السكان خلال الحملة السابقة للاستفتاء وأثناء الاقتراع ذاته ، الدليل الواضح على التزام شعب جنوب افريقيا بعملية التحول الجارية في بلده ، وأعربت عن ثقتها بأن جميع أبناء جنوب افريقيا سيشتركون في المشاورات التي تجرى مستقبلا .

وفي يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ، في أعقاب الاتفاق بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي ، أطلق سراح ١٥٠ سجينا سياسيا . ومنذئذ أُطلق سراح

المزيد من السجناء ، ويجري حاليا الاتفاق بين الطرفين على اطلاق سراح السجناء المتبقين . وهذا الاتفاق الهام أزال إحدى العقبات الرئيسية الماثلة في طريق التقدم السلمي والتي سلطت عليها الاضواء في مناقشة العام الماضي .

والمجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها لا تزال تعلق أهمية على برنامج المجموعة الخاص لصالح ضحايا الفصل العنصري . وهو الآن أكبر برنامج معونة قطري تضطلع به المجموعة الاوروبية ؛ ومبلغ الـ ٨٠ مليون وحدة حسابية أوروبية المخصص هذا العام يمثل زيادة محسوسة على مبلغ الـ ٦٠ مليون وحدة حسابية أوروبية الذي كان مخصصا في العام الماضي .

لكن الحاضرين هنا اليوم والقاطنين داخل جنوب افريقيا ليسوا بحاجة الى تذكيرهم بالعنف المستمر المتصاعد الذي مازال يهدد هذا التقدم ويقوض يوميا السعي الى التغيير السلمي .

والمجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها قد أعربت عن شعورها بالصدمة حيال أحداث العنف المروعة لاسيما في بويباتونغ وسيسكي . وهي تدعو جميع الاطراف المعنية الى أن تحترم احتراما كاملا التزاماتها بمقتضى اتفاق السلم الوطني . وتحث حكومة جنوب افريقيا على التحقيق في هذه الحوادث بصورة سريعة ومستفيضة ليلقي المسؤولون عقابهم ، وتحيط علما بالتزام الحكومة بالقيام بذلك . وتدعو أيضا قادة جميع الاطراف المعنية في جنوب افريقيا الى المضي بتصميم على السبيل السلمي المؤدي الى ديمقراطية غير عنصرية تمثل جميع أبناء جنوب افريقيا ، ذلك السبيل الذي استهل في إطار مؤتمر الكوديسا .

وفي حزيران/يونيه ، أعرب المجلس الاوروبي في اجتماعه المعقود في لشبونه عن قلقه العميق إزاء العنف . كما لاحظ أن حكومة جنوب افريقيا أعربت عن استعدادها للسماح لمراقبين أجانب بالمشاركة في التحقيق في مذبحة بويباتونغ وشددت على الضرورة المطلقة لضمان السيطرة الفعالة على قوات الشرطة والامن . ودعا المجلس جميع الاطراف الى استئناف المفاوضات في إطار الكوديسا بغية تأمين الانتقال السلمي الى

جنوب افريقيا غير العنصرية والديمقراطية حقا ، ولا سيما بانشاء حكومة انتقالية . ورأت أن من الاهمية الحيوية بمكان ألا تضيع جنوب افريقيا التقدم الملموس الذي أحرز من قبل في ذلك المحفل .

وفي أوائل أيلول/سبتمبر ، زارت جنوب افريقيا مجموعة ثلاثية مؤلفة من وزيرين من وزراء الخارجية ونائب رئيس المجموعة للمساعدة في السعي الى إنقاص العنف وتشجيع استئناف عملية التفاوض ، مع إبرازها أنه يعود لأبناء جنوب افريقيا أنفسهم حسم هذه المشاكل المترابطة . وقد بحثوا مع محاوريهم كيف يمكن للمجموعة أن تقدم مساعدة عملية . ونتيجة لذلك تم وزع مراقبي المجموعة الاوروبية ، بالتنسيق مع آخرين عينتهم الامم المتحدة ومنظمات أخرى ، ومع الهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني ، على النحو المتوخى في قرار مجلس الامن ٧٧٣ (١٩٩٢) . ويعمل الآن ستة خبراء إضافيون من المجموعة الاوروبية مع القاضي غولدستون ولجنته التي تساهم مساهمة هامة في معالجة موضوع العنف .

وقد أوضحت المجموعة الثلاثية أيضا استعدادها لتقديم العون في ميدان تدريب الشرطة ، بهدف تنفيذ اتفاق السلم . وقد رحبت جميع الأطراف بعرضنا مبدئيا . وتوقيت هذا العون سيأتي بعد إجراء مباحثات أخرى مع الأطراف بمجرد تلقي اقتراحات محددة في هذا الصدد .

إن المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها مازالت مقتنعة بأن العقبات القائمة أمام استئناف عملية التفاوض تهون كثيرا بالقياس الى المصلحة المشتركة لجميع أبناء جنوب افريقيا في التوصل الى تسوية سياسية تفاوضية . إن العنف والتهديد بالعنف لا يزالان من أخطر العقبات في سبيل التقدم صوب تلك التسوية السياسية . والمجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ترى أن حكومة جنوب افريقيا ينبغي أن تعمد على وجه السرعة وبصورة حاسمة الى الوفاء بالتزاماتها بالسيطرة على العنف ، وحظر كل الاسلحة الخطيرة ، والمعالجة الفعالة للمشاكل التي تثيرها النُزل في البلدات ، وتحويل الشرطة من قوة مهمتها تتمثل في القضاء على أعداء الفصل العنصري الى قوة غرضها حماية المواطنين .

في الوقت نفسه ينبغي لجميع الاطراف الاخرى أن تتخذ خطوات فورية لوقف العنف الذي يرتكبه مؤيدوهم ، ولضمان التنفيذ الفعال لاتفاق السلام الوطني . إن القيادة الحازمة من جانب جميع المعنيين ضرورية الآن إذا ما كان لجنوب افريقيا أن تنقذ نفسها من مستقبل يسوده الصراع والفقر .

إننا نعلم أن اهتمام المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بالمساعدة على انهاء العنف وبتأييد إحداث تغيير سلمي أمر تشارك فيه تماما الامم المتحدة ، وأنتهز هذه الفرصة لاشكر السفير غمباري على مشاركته القيمة في هذه المناقشة . لقد رحبنا بقرار مجلس الامن ٧٦٥ (١٩٩٢) الذي يُدعى فيه الامين العام إلى تعيين ممثل خاص ؛ وبتقرير الامين العام المشير للإعجاب المؤرخ في ٧ آب/أغسطس (S/24389) ؛ وقرار مجلس الامن ٧٧٣ (١٩٩٣) الذي أذن بإرسال مراقبين . إن التعاون الجيد والوثيق قد تطور بالفعل بين افرقة الامم المتحدة ومراقبي المجموعة الاوروبية ، ونحن نتطلع إلى العمل بشكل بنّاء إلى جوارهم ومع الزملاء من الكمنولث ومنظمة الوحدة الافريقية . إن المراقبين الدوليين يسعون ، بوجودهم في حالات الصراع المحتملة ، إلى منع العنف وتخفيف التوتر وتعزيز السلام .

وينبغي لجهودنا كلها هنا أن توجّه إلى تعزيز فرص التفاوض السلمي في جنوب افريقيا . ويجب ألا نتهاون أبدا مع الذين يصرون على اتباع سبيل العنف كبديل . إن الوقت ليس في صالح جنوب افريقيا . فبينما تناور الاطراف من أجل تحقيق مصالحها ، فإن اقتصاد البلاد والمجتمع ينهاران بسرعة . ونحن نحث جميع ممثلي شعب جنوب افريقيا على أن يستأنفوا ، دون تأخير ، مفاوضات عريضة القاعدة بشأن الترتيبات الانتقالية ، وبخاصة اقامة حكومة انتقالية ، والمبادىء الاساسية لعملية التوصل إلى اتفاق بشأن وضع دستور جديد ديمقراطي وغير عنصري وإنجاز هذه المهمة يقع على عاتق أبناء جنوب افريقيا ، إلا أن المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها مستعدة للمساعدة . ذلك أن لاوروبا مصلحة هائلة في الانتقال الناجح إلى جنوب افريقيا مستقرة وديمقراطية وموحدة وغير عنصرية ، تسير على طريق الرخاء .

السيد تشيارادييا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن عملية استئصال الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا الديمقراطية غير العنصرية والموحدة ، التي دعت اليها المرة تلو المرة هذه الجمعية العامة وسائر أجهزة الامم المتحدة ذات الصلة تمر بمرحلة حرجة . لقد اتخذت خطوات عديدة حتى الآن في الاتجاه الصحيح وأحرز تقدم كبير في الجهود الرامية إلى بناء جنوب افريقيا جديدة . ومع هذا ، وكما هو الحال ، في معظم الاحيان ، في أي عملية للتغيير فإن آخر المراحل هي التي تتطلب أقصى درجة من الالتزام والابتكار ، وهي التي تكون اختبارا حقيقيا للإرادة السياسية للأطراف المعنية .

إننا نرحب بإجراءات الافرقة الاكثر تمثيلا للحياة السياسية لجنوب افريقيا ، والتي مكنت من احراز تقدم في ذلك البلد . وفي هذا الخصوص نعترف بأن الهياكل والاهداف الموضوعة بمقتضى اتفاق السلام الوطني تشكل أساسا هاما لبناء السلم في جنوب افريقيا . ونحن نرحب أيضا بالاتفاق التاريخي الذي تم التوصل اليه يوم ٢٦ أيلول/ سبتمبر بين حكومة الرئيس دي كليرك ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، السيد نيلسون مانديلا ، والذي أرسى الاساس لاستئناف المفاوضات ، ونعلق آمالا كبيرة على الجولة التالية للمحادثات الثنائية التي ستجرى يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر .

وفي هذا الخصوص نحث جميع الأطراف المشاركة على أن تتعاون بغية استئناف المفاوضات الواسعة بشأن الترتيبات الانتقالية والمبادئ الاساسية لعملية ينبغي أن يكون هدفها الرئيسي الاتفاق على دستور جديد ديمقراطي وغير عنصري ، وعلى دخوله إلى حيز التنفيذ في وقت مبكر . وهذا كله جزء من الهدف النهائي الخاص بالقضاء التام على الفصل العنصري . وتحقيقا لهذا الهدف ، يجب على مجتمع جنوب افريقيا بأسره أن يفهم أن المجتمع الدولي يرى أنه لا بديل عن المفاوضات . والقضاء على العنف واحد من أهم جوانب العملية . ولقد كان هذا هو فهم مجلس الامن عندما أصدر القرارين ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢) اللذين يتضمنان عددا من التدابير لمعالجة الوضع ، بالتنسيق مع الترتيبات الموضوعة في اتفاق السلام الوطني ، وذلك شعورا منه بالقلق إزاء العنف المتزايد ووجود عقبات أمام استئناف عملية المفاوضات .

وبطبيعة الحال فإن جمهورية الارجنتين تؤيد قاطعا الاجراء الذي اتخذه مجلس الامن ، جنبا إلى جنب مع الجهود المبذولة لتحقيق نفس الغاية من جانب لجنة غولدستون والمراقبين الذين أرسلتهم منظمة الوحدة الافريقية . والمجموعة الاوروبية ، والكمنولث البريطاني . وبنفس الطريقة التي أعربنا بها بالفعل لحكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي عن قلقنا ازاء تصعيد العنف ، وحثثنا بها جميع الاطراف على الالتزام بإنهاء ذلك العنف ، نود أيضا أن نكرر الاعراب عن ذلك القلق الآن وأن نشجع سلطات جنوب افريقيا على اتخاذ جميع التدابير الضرورية للقضاء على العنف ، ونحث جميع الاطراف على الامتناع عن أعمال العنف ، وعلى التعاون في كبحه .

إن حكومة بلادي تتابع باهتمام خاص تطور الاحداث في جنوب افريقيا ، بسبب التزامنا باستئصال الفصل العنصري ، ولاننا نريد أن نرى جنوب افريقيا وقد اندمجت تماما في المجتمع الدولي ، ولاننا نتشاطر مع ذلك البلد منطقة جغرافية ، هي منطقة جنوب المحيط الاطلسي . وجمهورية الارجنتين ، باعتبارها عضوا في منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الاطلسي ، على ثقة بأن جميع الاطراف المعنية في العملية الجارية في جنوب افريقيا ستواصل اظهار نضجها السياسي وإدارتها السياسية ، لإيجاد أشكال مؤسسية جديدة وعادلة تسمح للجزء الجنوبي من القارة بأن يندمج في منطقة السلم والتعاون .

إن حكومة الارجنتين ، إذ تدرك التغيرات التي تمر بها جنوب افريقيا ، تأمل أن يزورها السيد مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، في الوقت الذي يراه مناسبا ، وقد قدمت اليه دعوة بالفعل لهذا الغرض .

إنني أكرر إدانتنا البالغة الشدة لسياسة الفصل العنصري ، وتضامن حكومة بلادي مع ضحاياها ، لا يحدونا في ذلك إلا المبادئ الاساسية التي أسست عليها جمهورية الارجنتين . ونأمل أن نتمتع قريبا بمشاركة جنوب افريقيا غير العنصرية الديمقراطية والموحدة معنا هنا ، استجابة لرغبات غالبية شعب جنوب افريقيا ونداءات المجتمع الدولي المتكررة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، اعطي الكلمة الآن لممثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

السيد مبيكي (المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في البداية ، وبالنيابة عن المؤتمر الوطني الافريقي ، ننتهز هذه الفرصة لنشكركم جزيل الشكر على اعطائنا الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة أثناء مناقشتها لمسألة جنوب افريقيا . ويشرفنا انكم سمحتم لنا بأخذ الكلمة في هذه المرحلة المبكرة نسبيا من المناقشة ، ونقدر كل التقدير مغزى الشرف الذي أسبغتموه علينا .

وإننا ، كمنظمة ، ندرك ادراكا عميقا رغبة الامم المتحدة والمجتمع الدولي ككل في تحقيق نهاية سريعة لنظام الفصل العنصري . ونود ان نؤكد لكم ان موقفنا يتطابق مع موقف الجمعية العامة في السعي إلى تحويل جنوب افريقيا في أسرع وقت ممكن إلى دولة ديمقراطية لا عنصرية .

وبالتالي ، فإننا نبذل كل جهد لضمان أن يكون الشعور بأهمية الاستعجال هو الذي يملي علينا وعلى جميع الأطراف الأخرى في بلدنا الكيفية التي تتناول بها عملية التغير . وبالاضافة إلى ذلك ، نحن نتفق مع جميع الدول الاعضاء الممثلة هنا بأن من واجبنا ، نحن شعب جنوب افريقيا ، وبمقدورنا ، ان نتوصل إلى حل لمسألة الجنوب الافريقي من خلال المفاوضات وبالطرق السلمية .

ومرة أخرى ، نود أن نؤكد لكم أن المؤتمر الوطني الافريقي يبذل قصارى جهده لتيسير عملية التفاوض تلك ، وتهيئة مناخ السلم ذي الاهمية الحاسمة لتعبئة الطاقات في خدمة المهمة الاساسية المتمثلة في انهاء جريمة الفصل العنصري ضد الانسانية ، وتحويل جنوب افريقيا إلى بلد موحد ديمقراطي لا عنصري ولا تمييز فيه بين الجنسين .

ولعل الجمعية العامة تعتبر ما قلناه توا أمرا مسلما به . وإذا كان الامر كذلك ، فإنه يترتب على الامم المتحدة وعلى الجمعية العامة الالتزام بتقرير ما يتعين عليهما القيام به فيما يتعلق بعدد من المسائل : أولا ، ضمان تحول جنوب افريقيا الى

بلد موحد ديمقراطي لا عنصري ، اتساقا مع القرارات السابقة الصادرة عن كل من الجمعية العامة ومجلس الامن ؛ ثانيا ، ضمان أن يتم ذلك دون ابطاء لا مبرر له ؛ ثالثا ، ضمان ، الدخول في ترتيبات انتقالية من أجل هذه الاهداف واعتماد دستور جديد يتسق مع أحكام "الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي" ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في عام ١٩٨٩ ، والقرارات الاخرى ذات الصلة الصادرة عن هذه المنظمة ؛ رابعا ، ضمان تحقيق هذه الاهداف من خلال المفاوضات ، في مناخ يفضي إلى النشاط السياسي الحر وفي ظروف السلم ؛ خامسا ، ضمان أن يلقي أي طرف يعارض هذه العمليات عمدا العقاب والعزلة من جانب المجتمع الدولي ؛ سادسا ، ضمان أن تشارك الامم المتحدة بنشاط في المساعدة على تهيئة المناخ الضروري لاشتراك جميع أبناء جنوب افريقيا في النشاط السياسي الحر والسلمي ؛ سابعا ، ضمان ان يكون بوسعها ان تساعد شعب جنوب افريقيا على اعادة بناء مجتمعه بما يتفق مع الاهداف المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة ؛ ثامنا ، ضمان أن تواصل المنظمة ممارسة جميع الضغوط الحالية وأن يكون أي تغيير يدخل على الوضع الراهن مواكبا لتقدم فعلي في جنوب افريقيا ؛ تاسعا ، ضمان استمرارها في تقديم المساعدة للقوى الديمقراطية في بلادنا ، على أساس فهم أن هذه القوى تضطلع بدور وطني يتمثل في ادخال الاغلبية في عملية السلم الشاملة ، وهي مهمة تتجاوز الشواغل الحزبية الفورية لهذه القوى .

إننا نعتقد أن من المهم أن تتخذ الجمعية العامة القرارات الضرورية التي تمكنها وتمكن هذه المنظمة من البت في جميع هذه المسائل خلال الفترة من الآن وحتى انعقاد الدورة الثامنة والاربعين للجمعية العامة في العام القادم . ونود أن نؤكد على أن الامم المتحدة سيكون عليها ، خلال الاشهر المقبلة ، أن تتصرف بصدد عدة مسائل متصلة بجنوب افريقيا . وهذه المسائل ، بما فيها انتخاب جمعية تأسيسية على أساس الاقتراع العام وتشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية ذات طابع تمثيلي ، ستكون على قدر بالغ من الاهمية ويرجى أن تؤدي ، للمرة الاولى خلال أكثر من ٤٠ سنة ، إلى شطب

مسألة الفصل العنصري من جدول أعمال هذه المنظمة ، وإلى احلال بند جديد محلها ينصب على مسألة لا تقل أهمية هي مسألة التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا .

ونحن نعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة ، كجزء من اسهامها في نجاح عملية انهاء نظام حكم الاقلية البيضاء ، أن تواصل الاعراب عن تأييدها للإستئناف المبكر لاعمال مؤتمر العمل من أجل اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (الكوديسا) بوصفه محفلا للمفاوضات المتعددة الاطراف يضم جميع المنظمات السياسية في جنوب افريقيا . وينبغي أن تبني المناقشات المستأنفة على الاتفاقات التي تم التوصل اليها بالفعل ، والتي تتضمن قرارات بانتخاب هيئة تضع الدستور وبتشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية ، على أن يسبق ذلك انشاء أجهزة حكومية متعددة الاحزاب تكفل أن تعقد الانتخابات في جو من السلام وأن تكون حرة ونزيهة ، علاوة على القرارات التي تقضي باعادة ادماج البنتوستانات في جنوب افريقيا بوصفها بلدا واحدا .

ومن الاهمية الحاسمة لنجاح هذه العمليات أن تعالج مسألة العنف معالجة فعالة . ونحن نعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تثني على الامين العام لما يقوم به من أعمال في هذا الصدد ، وعلى مجلس الامن لقراره التدخل في هذا الموضوع ، مما يتجلى في قراريه ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢) . على ان الحالة في جنوب افريقيا تقتضي وضع هذين القرارين ، وخاصة القرار ٧٧٢ (١٩٩٢) ، موضوع التنفيذ الكامل بأسرع ما يمكن ويؤكد على ذلك ما اتضح مؤخرا ، مؤكدا لما قلناه في الماضي ، أى أن قوات الامن التابعة لنظام الفصل العنصري ضالعة في العنف الذي لا يزال ينكب بلدنا وانها تستخدم لاضعاف المؤتمر الوطني الافريقي والقوى الديمقراطية الاخرى وزعزعة استقرارها وتقويضها .

وفي هذا الصدد ، على أن أقول أن هناك دلائل تشير إلى أن حكومة جنوب افريقيا قد تدلي قريبا بتصريح يلزمها بتأييد عمل لجنة غولدستون ، وتتعهد فيه بتنفيذ التوصيات التي تنبع من تلك اللجنة . ونأمل أن يحدث ذلك .

وإن التحقيق في أعمال قوات الامن التابعة لنظام الفصل العنصري من أجل ضمان توقفها عن ارتكاب هذه الاعمال الاجرامية ، هو من المجالات التي يتعين على الامم

المتحدة الاشتراك فيها . ولقد نادى القاضي غولدستون ، رئيس لجنة التحقيق المعني بمنع العنف والترويع الموجهين ضد الجمهور ، بأن يقدم المجتمع الدولي مساعدته في "التنفيذ السريع والفعال" لهذه المهمة .

ونحن نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة ، تمشيا مع قراري مجلس الأمن المشار اليهما ، أن تستجيب بسرعة للدعوة التي وجهها القاضي غولدستون . وكما اشار غولدستون نفسه ،

"من المستبعد أن يتسنى عقد مفاوضات متعددة الأحزاب ناجحة وبناءة في مناخ الريبة والشك المتبادل السائد حاليا . ومن المستبعد تماما أن يتسنى اجراء الانتخابات الحرة والنزيهة في مناخ العنف والترويع الحالي . ولن يحدث أي استثمار في جنوب افريقيا إلى أن يتم احلال مناخ ديمقراطي وسلمي" .

اننا نعتقد ان هذه المنظمة يمكن أن تساعدنا في معالجة كل هذه القضايا ، وذلك بتدخلها الحاسم وفي الوقت المناسب .

كما نعتقد أنه يتعين على هذه الجمعية أن توجه دعوة واضحة إلى حكومة جنوب افريقيا ، تطالبها فيها بالاضطلاع بمسؤولياتها عن وضع حد للعنف وعن معاقبة أفراد قواتها الامنية المتورطين في العنف .

وينبغي أن تتضمن هذه الدعوة أيضا مطالبة النظام بأن يبذل كل جهد ضروري للمساعدة في تهيئة المناخ اللازم لممارسة النشاط السياسي الحر في جميع أرجاء جنوب افريقيا ، بما فيها البانتوستانات وما يسمى بالاوطان . ويجب أن يشمل هذا وقف كل الانشطة السرية التي تقوم بها قواته ، وكما قلنا في الماضي ، نزع سلاح كل القوات الخاصة وإبقائها في ثكناتها .

ونعتقد أيضا أنه لابد من إيصال رسالة لا لبس فيها إلى بريتوريا مؤداها أن المجتمع الدولي لن يتغاضى عن أية محاولات من جانب نظام بريتوريا لإدامة وجوده في السلطة ، وبالتالي إطالة أمد المعاناة الناجمة عن الفصل العنصري .

إن التعليقات التي نسبتها مؤخرا صحيفة بريطانية إلى السيد دي كليرك تثير قلقنا البالغ بالنسبة لهذا الامر ، مما اضطرنا إلى إصدار بيان عام يرفض الفكرة التي اقترحها السيد دي كليرك والقائلة بإمكانية أن يبقى الحزب الحاكم الحالي في السلطة إلى ما بعد عام ١٩٩٥ . وفي هذا الصدد ، أود أن أقول إنني أفهم أيضا أنه من المرجح أن يصدر السيد دي كليرك بيانا عما قريب يوضح فيه هذه النقطة ويلزم حكومة جنوب افريقيا بالتحرك السريع صوب تنفيذ نصوص الاتفاقات التي تسنى التوصل إليها في عملية التفاوض .

وينبغي أن تجرى انتخابات الجمعية التاسيسية والحكومة المؤقته قبل نهاية العام القادم ونحن على اقتناع بأن لهذه المنظمة دورا هاما تضطلع به فيما يتعلق بالمساعدة في ضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة ، وأن تحترم كل الاطراف المعنية عملية الانتخاب ونتيجتها على حد سواء . ومن ثم ، فإننا نعتقد أنه يتعين على

الجمعية أن تتخذ القرارات الضرورية التي تمكن المنظمة من الاضطلاع بالدور الذي يكون مطلوبا منها من أجل تحقيق هذه النتائج .

إن برنامج العمل الذي يواجه الامم المتحدة بالنسبة لمسألة جنوب افريقيا ، بما في ذلك العمل المتعلق باعادة التعمير ، والذي سينشأ في المستقبل بمجرد رفع الجزاءات ، إنما يبرز الاهمية المستمرة لبعض هيئات الامم المتحدة ، مثل مركز مناهضة الفصل العنصري واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ونثق في أن الجمعية ستواصل تقديم دعمها الكامل لتلك الهيئات حتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها في سياق الحالة المتطورة في جنوب افريقيا .

ويهمنا أيضا أن تنجح عمليات السلم في أنغولا وموزامبيق بأسرع ما يمكن ، بوصفها جزءاً من الجهد المشترك لتحقيق السلم والاستقرار والرخاء لكل شعوب الجنوب الافريقي . ومن ثم ، نحث المنظمة على بذل كل جهد ممكن وضروري لضمان التزام الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا (يونيتا) باتفاقات السلم في أنغولا ، وأن يحترم العملية الانتخابية الجاري الاضطلاع بها حسب المتوخى في تلك الاتفاقات . ولا ينبغي السماح باللجوء إلى الاسلحة لمناهضة هذه العملية الديمقراطية .

وبالمثل ، هناك حاجة الى اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان أن تحترم كل الاطراف المعنية ، بما فيها حركة المقاومة الوطنية لموزامبيق (ريتامو) ، الاتفاقات المتعلقة بموزامبيق . وهذا لا يخدم مصالح شعب موزامبيق الذي طالت معاناته فحسب ، بل أيضا مصالح المنطقة ككل ، بما فيها جنوب أفريقيا .

كما نود إن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن أفضل تمنياتنا للمشاركين في المفاوضات الجارية في الشرق الاوسط ، وبصفة خاصة منظمة التحرير الفلسطينية ، لاننا مقتنعون بأنه من الضروري إحراز تقدم سريع نحو استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ونأمل ، بالمثل ، في أن تتخذ التدابير اللازمة للتوصل إلى حل عادل لمسألة الصحراء الغربية .

(السيد مبيكي ، المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا)

لقد عقد شعب جنوب افريقيا العزم على تحرير نفسه دون مزيد من الإبطاء ، وسنقوم بذلك بجهودنا الذاتية .

بيد أننا مازلنا نعتمد على مؤازرة الأعضاء ، من أجل تحقيق هذا الهدف ، وذلك بالابقاء على التدابير القائمة التي تستهدف الضغط على نظام الفصل العنصري ، وعن طريق مشاركة الأعضاء في شتى العمليات السلمية الرامية إلى دفع بلدنا قدما صوب اعتماد الدستور الديمقراطي .

إن شعبنا ، ادراكا منه للدور التاريخي الذي يجب أن تضطلع به الامم المتحدة في بناء عالم أفضل ، لعلى اقتناع بأنها لن تخذلنا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥